

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

## الجلسة ٥

الأربعاء، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل  
تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجينالرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى  
بيان نائبة رئيس جمهورية أوغندا، فخامة الأونرابل وانديرا  
كازيوي.السيدة كازيوي (أوغندا) (تكلمت  
بالانكليزية): لقد حضر الممثلون إلى هنا من جميع أنحاء العالم  
لتقييم مدى ما توصلنا إليه منذ كنا في بيجين قبل خمس  
سنوات. وأتوجه بالشكر إليهم جميعاً لما بذلوا من جهود  
وما قدموه من نضال منذ كنا في بيجين. وسوف يوزع نص  
البيان الصادر عن بلدي، ولذا فسوف أقتصر على بعض  
التعليقات على المحالات التي أرى أننا بحاجة إلى زيادة  
التشديد عليها أو التي ينبغي أن نعمل التفكير فيها كي نكفل  
استمرار الكفاح من أجل تحرير المرأة ومساواتها.وعليّ أن أقول إن أشياء معينة تحققت في كثير من  
البلدان. ولكن يبقى الكثير الذي يتعين عمله لتحقيق المساواة  
بين الجنسين. ففي بلدان كثيرة ما نزال نكافح من أجل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة  
(A/S-23/6/Add.1)الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الانتقال إلى البند  
المدرج على جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود أن أسترعي  
اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-23/6/Add.1. ففي  
رسالة متضمنة في تلك الوثيقة يبلغني الأمين العام بأن أنتيغوا  
وبربودا قامت بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى  
ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على  
النحو الواجب بهذه المعلومة؟  
تقرر ذلك.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة  
الاثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجينيتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن لم نفعل ألف أو باء أو جيم أو دال فإن يد المرأة ستبتش بنا.

ونحن في أوغندا نعتبر التعليم محالا بالغ الأهمية بالنسبة لتنفيذ منهاج عمل بيجين. ونقول إنه لا بد لكل فتاة وكل امرأة من أن تنال نصيبها من التعليم. وقبل سنوات ثلاث لم يكن في التعليم الابتدائي إلا أقل من ٨٠٠ ٠٠٠ فتاة؛ والآن لدينا أكثر من ٣,٣ مليون فتاة في المدارس. وهذه سياسة تقدمية، والبرنامج تقدمي للغاية حيث ينبع من السياسة. ولكن كيف نستبقي هذه الفتيات في المدرسة؟ فكما قلت آنفا، لا يكفي أن يكون لدينا دستور؛ ولا بد أن تكون لدينا سياسات وبرامج.

ولكن علينا نحن النشطاء أن نواصل الكلام. وعلينا أن نواصل تأكيد آرائنا حتى تبقى فتياتنا في المدارس. لقد حققنا نسبة ٣٠ في المائة في مشاركة المرأة في الحكم المحلي - والنسبة في البرلمان لا تتجاوز ١٧ في المائة. ووصلنا إلى هذه النسبة من المشاركة لأننا، نحن الرائدات، ندرك أن المجالات الحاسمة التي تمس حياة المرأة موجودة على مستوى الحكم المحلي. فهذا هو الموقع التي ترى فيه المرأة زميلاتها يعملن كل يوم، وقليلات هن اللاتي يكدن يعرفن شكل مبنى البرلمان. ولذا ففي سعينا إلى صلاح الحكم تأكدنا أن الحد الأدنى وهو ٣٠ في المائة يهبط إلى حيث تكون المرأة، وقد حققنا مستويات تزيد عن ٣٠ في المائة. وكل مجالسنا التي تشكلها الحكومة تشمل تمثيلا للمرأة.

والتحدي المائل أمامي الآن هو المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية والجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى. ونحن نشدد كثيرا على ما فعلته الحكومة. ويزيد تشديد المنظمات غير الحكومية على تنفيذ ما تريده الحكومة منها في المجالات التي توفر الحكومة فيها البيئة الموصلة. ولكن ما الذي فعلته الهيئات المهنية لكفالة

الاعتراف بقدر المرأة. وفي بلدان كثيرة لا يزال من المتعين علينا أن نشرح معنى عبارة "نوع الجنس". فبالنسبة للكثيرين منا لم ترد الكلمة المعبرة عن نوع الجنس في القاموس الذي يحمله متعلمونا - وليس لدي علم بالقواميس التي تتناول هذه الكلمة بالفرنسية والبرتغالية والأسبانية فهي كلمة يحتاج كل منا إلى ترجمتها أو تفسيرها في إطار ثقافتنا، بحيث تقل المقاومة التي تبدو من جانب الجنس الآخر، وبحيث لا توضع في طريق كفاحنا عراقل.

وتقول بلدان كثيرة إن لديها الالتزام السياسي. فيجب أن نحدد ما يعنيه "الالتزام السياسي". وهل الحكومات فقط هي التي ينبغي أن تتحلى بالالتزام السياسي؟ أم أن المجتمع المدني أيضا هو الذي يلتزم بالنضال من أجل تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين؟ ونحن في أوغندا أصدرنا القوانين. واستقبل دستورنا على أنه أكثر دساتير العالم إحساسا بشؤون الجنسين، حتى بالنسبة لتحديد الضمير "هو" أو "هي". ففي بلدنا عندما نقول 'هو'، يجب أن نقول أيضا 'هي'، لأن المرأة يجب أن تكون مرئية. ولذا ففي كل وثائقنا حينما نكتب 'هو' ينبغي أيضا أن نذكر 'هي'. والواقع إننا نقول إن الضمير 'هي' هو الذي يجب أن يذكر لأن كلمة 'هي' (She) بالانكليزية تحمل الحرفين 'هو' (He).

ومع هذا فرغم أن لدينا دستورا حساس للغاية بالنسبة إلى الجنسين، أصدرنا أيضا قوانين لإنفاذ الدستور. ولكن هذا لا يكفي. إذ يجب أن تكون السياسات والبرامج في بلدي مراعية لأمر الجنسين. وعلينا أن نتأكد أن المرأة يجب أن تُرى. ولا بد أن تكون مرئية حتى وإن لم تكن حاضرة. وأود أن أذكر جميع الممثلين بالنظرة إلى أمهاتهم اللاتي كن في كل ركن - بل وفي الدولاب وهو ينظر إلى إناء السكر، وهذا هو الذي ينبغي أن نفعله حتى يعلم كل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومنفذيها أننا

الكفاح؛ بل عينا وزيرة ذات عاهة، وهي تتناول المسائل المتعلقة بالأفراد المعاقين والمسنات من النساء هن مشاكل أيضا ويندرجن ضمن أفقر الفقراء.

عندما يتعلق الأمر بالطريق الذي أمامنا، لا بد لي من القول إننا في المرات العديدة التي نجى فيها إلى هنا نتكلم عن مسائل تمس المرأة كامرأة، ولا نتكلم عن تلك المجالات التي تعد لازمة إذا ما كان لنا أن نعتق المرأة حقا. ينبغي أن نتكلم أكثر عن السلم والصراع، ليس فقط الصراع الذي يسبب الحرب، وإنما أيضا الصراع الذي يوقف التنمية في بلداننا. يجب أن نتكلم عن استئصال الأمية الكاسحة، لأن هذا هو سبب الفقر الذي يحقق بالعديد من بلداننا. يجب أن نتكلم عن مهارات تحقيق البقاء حتى يتوفر للناس أمن غذائي، ويصبحوا أثرياء أيضا، ليس من الناحية المادية فحسب وإنما أيضا من الناحية الروحية. يجب ألا نقع في مصيدة ما يقال على المستوى الدولي. عندما يشير البعض إلى "تمكين المرأة"، فإننا جميعا نؤيد هذا، ولكن ما الذي يعنيه تمكين المرأة بالنسبة للنساء في قراكم؟ الآن نحن نتكلم عن ممارسة التجارة عن طريق الإنترنت. ما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لتلك المرأة في قريتك، بينما مشكلاتها الكبرى هي الإنتاجية وتحسين نوعية ما تنتجه؟

إننا بحاجة إلى طرق، وإلى كهرباء، وإلى مياه من أجل الإنتاج. وبدون هذه، يمكنك أن تبني مستشفى جميلا للنساء يلدن فيه أطفالا أصحاء، ولكن إذا لم يكن هناك طريق تستخدمه المرأة للوصول إلى هناك، فإنها ستموت وهي في طريقها إلى المستشفى. نريد مدرسين للعلوم، نريد أطباء، نريد مهندسين، نريد خبراء على كل المستويات، ولذلك ينبغي أن نتكلم أكثر عما نتصور تحقيقه على المستوى الأعلى، بدلا من مجرد البقاء. ومن منا ينتمي إلى بلدان ترهقها الديون، ينبغي لهم، لهذا، أن يعملوا على إلغاء الديون. وبوسعي أن أخبر الجمعية بأننا في أوغندا، لأننا ألغينا

وضع ما نؤكد عليه في موضعه الصحيح حتى تتمكن من التحرك في الاتجاه الذي اتفقنا عليه في بيجين؟ ونحتاج إلى مجتمع مدني قوي وأود هنا أن أحض زملائي الذين يمثلون الحكومات ألا يخشوا المجتمع المدني القوي. فالمجتمع المدني القوي خير للحكومة مثلما تكون الحكومة القوية الصالحة خيرا للمجتمع المدني. ونحن في أوغندا يكمل كل منا الآخر. ويتعلم أحدنا من الآخر، ولهذا السبب استطعنا أن نمضي قدما لأننا ألزمتنا أنفسنا في مؤتمر بيجين بأن نعمل مع الجميع، وأن نجعل من مؤسساتنا شبكة لكفالة لإنجاز أهدافنا.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نسجل أنه يوجد قدر كبير من الانتقاد، حتى مع الافتقار إلى الفكر الجيدة لتحسين الجهود المبذولة. لذلك يجب أن نعمل بيد واحدة حتى نكفل أن نكون قادرين، عندما تقع أخطاء ونتمكن من إجراء التحسينات، على أن ننطلق إلى الأمام. ومن مجالات القلق الأخرى لنا في أوغندا تكريس الخبرات المحلية لفائدتنا. فكثيرا ما نجد أن مشكلة خاصة تتعلق بنا كأفراد غير أننا نحولها إلى مشكلة عالمية. يجب أن نحري دراسات أكثر داخل مجتمعاتنا المحلية وأن نشرح ثقافتنا وأن نفسر كيف سنضع دياناتنا التقليدية وغير التقليدية في صلب نضالنا من أجل المساواة بين الجنسين على صعيد العالم.

ونحن في أوغندا نقول "فكروا عالميا ولكن تصرفوا محليا". إننا بحاجة إلى جداول أعمال محلية ولئن كنا نطلع على بيانات إحصائية تبين ما حدث في كل أرجاء العالم، فإننا نحتاج إلى أن يكون كل بلد مسؤولا أمام شعبه، وأن تكون قيادة كل بلد مسؤولة أمام كل امرأة في كل قرية فيما يتعلق بما قامت به لتحقيق ما اتفق عليه في بيجين. ولذلك يجب أن نواصل تجميع البيانات الخاصة بالمرأة، ليس فقط بشأن المرأة كامرأة، وإنما لنمضي لأبعد من ذلك وننظر إلى الشباب وإلى المعوقات من النساء. ولا بد لي من القول إن هذا لم يتحقق في العديد من البلدان. وفي أوغندا بدأنا هذا

إننا نعرب عن قلقنا لأن استعراض منهاج عمل  
بيجين قد أشار بالفعل إلى أوجه تقدم وإلى تحديات النساء  
والبنات، المعاقات خلال تنفيذ منهاج عمل بيجين. وهذا  
واضح بالرغم من عدم توفر شاهد إحصائي يتعلق بأثر  
الإعاقة على المرأة والبنات في التقارير الإقليمية والوطنية. إننا  
لم نمثل في معظم المحافل الوطنية التي تناقش وضع المرأة. وهذا  
ينطبق على المرأة كبيرة السن أيضا. ولذلك فإننا نطلب من  
قيادات النساء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أن  
تبذل جهودا منسقة لإشراك النساء والبنات المعاقات، جنبا  
لجنب مع كبيرات السن، وأن تتطرق كل الصكوك القانونية  
الدولية والوطنية بشكل خاص إلى شواغلنا.

ونود أن نؤكد أن استمرار استبعاد وتهميش النساء  
والفتيات المعاقات والنساء المسنات هو في حد ذاته انتهاك  
لحقوق الإنسان. فنحن نساء، فتيات معوقات ونساء  
مسنات، بالرغم من أننا نواجه تحديات نتيجة لعجزنا وسننا.  
ولهذا ندعو جميع المشاركين في عملية التنمية بما في ذلك  
وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير  
الحكومية، والقطاع الخاص، إلى الالتزام وضمان التوزيع  
المتكافئ للموارد من أجل النساء والفتيات المعاقات، والنساء  
المسنات.

#### السيدة كازيوي (أوغندا) (تكلمت بالانكليزية):

إن فلورنس نايجا تشهد على أن التعليم، على الأقل في  
بلدي، أوغندا، سر تحرير المرأة. لأنها إن لم تكن متعلمة  
فستكون في القرية، تتقدم ببطء وتتسول. ولكنها تعلمت  
ولهذا نتم بالتعليم في أولوياتنا في أوغندا. ويمكن أن تكون  
هناك قوانين. ويمكنك أن تتكلم عن القوانين، ولكن إن لم  
تكن متعلما، وإن لم تستطع البقاء معتمدا على نفسك،  
فأنت تعلم أنه قد حكم عليك بالمعاناة في حياتك.

على الأقل بعض ديوننا، يمكننا وضع جزء من هذه الأموال في  
برامج القضاء على الفقر. ولهذا يمكننا أن نبقي على أبنائنا في  
المدارس، ولهذا تسمعون الكثير عن أن أوغندا في تحسن. إننا  
كحكومة شفافون، وأية أموال لا يمكن أن نسدها كديون،  
نضعها في برامج تؤثر على المرأة، ولذلك فلنطالب بإلغاء  
تلك الديون. إن الأموال لم تبق فعلا في بلداننا، إنما عاد  
معظمها من حيث جاء. وإننا نطالب بإلغاء تلك الديون حتى  
يمكننا أن نتحرك قدما.

أرجو سيدي الرئيس، أن تسمحوا لي بكسر  
البروتوكول؛ إنني رئيسة لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلم  
والتنمية، وأود الآن أن أدعو امرأة وزيرة في بلدي، وقد  
دعيت لتمثل المرأة المعاقة من أفريقيا، المرأة التي لا تزال  
محرومة. وفقا للبروتوكول، تلقى البيانات باسم البلدان فقط.  
والنساء والمعاقات لا يوجد هن متكلم باسم بلد: إن إعاقتهن  
هي التي ستتكلّم. وأود أن أدعو تلك الشابة من أوغندا لتدلي  
بشهادتها. إن دستور أوغندا يخول لنا منح معاملة تفضيلية  
للمرأة، ومعاملة تفضيلية للشباب ومعاملة تفضيلية للمعاقين.  
والمعاقون يجب أن يكونوا ممثلين في البرلمان، والشباب يجب  
أن يمثل في البرلمان، لأنه ما لم يكونوا هناك، لن تُسمع  
أصواتهم. وفي بيجين قلت إنه لا يحك جلدك مثل ظفرك.  
وهي الوحيدة التي يمكن أن تتكلم باسم المعاقين، أود أن  
أطلب إليها أن تقول شيئا قبل أن أختتم بياني.

#### السيدة سيكايرا (أوغندا) (تكلمت بالانكليزية):

اسمي فلورانس نايجا سيكايرا عمري ٣٧ عاما، متزوجة، لي  
ابن عمره ١٤. وأنا عضو بالبرلمان عن المعاقين. إنني نتاج  
المعاملة التفضيلية التي يقضي بها الدستور الأوغندي. إنني  
وزيرة دولة في وزارة الفوارق بين الجنسين والعمالة والتنمية  
الاجتماعية، مسؤولة عن شؤون العجز وكبار السن. وأود  
أن أنتهز هذه الفرصة، بالنيابة عن النساء المعاقات على القارة  
الأفريقية، لأعرب عن شواغلهم.

وأدر كنا تماما أنه بعد الحماس الأولي سيقال لنا أن هناك عقبات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ودينية تعوق التنفيذ. وسيطلب منا المزيد من الانتظار والتفهم. وعندما تظهر العقبات والمشاكل، يجب مواجهتها لا تحاشيها، وإلا فسوف تنسى.

والحالة الراهنة تؤكد كمية العمل المتبقي الذي يتعين إنجازه. والتحليل يثبت أيضا أنه لكي نتغلب على الظلم الواقع على المرأة في كل مكان، يجب أن نتقدم بعملية ييجين من خلال تأكيد الحق العالمي للمرأة والرجل في المساواة، واعتماد السياسات التي تجسد هذا الحق، والتعاون بين الدول، وتقييم الالتزامات التي قطعت بشكل متضامن وخلاصة القول أن أية دلالة على التراجع اليوم تنم عن عدم المسؤولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بإعلان لكسمبرغ في ٥ شباط/فبراير الماضي الصادر عن مؤتمر الفرانكوفون للمرأة، الذي يمثل موقفنا.

ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن ٧٠ في المائة من الفقراء، أي ١,٣ بليون نسمة، من النساء ويمثل هذا الرقم مدى الخلل الذي يتقّل كاهل المرأة. ويبين كذلك أن الفقر ظاهرة يجب تفهمها من حيث بعدها المتعلق بنوع الجنس والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أسهم إسهاما كبيرا في الاعتراف بالمرأة وكيلة ومنفعة تماما بالتنمية المستدامة. كما أسهم أيضا في التقدم صوب مفهوم عام وشامل للمساواة، وأكد أهمية تحقيق المساواة التي تأخذ في الحسبان بالعلاقة بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية من خلال مجالات الأولوية الـ ١٢ في منهاج عمل بيجين.

وفيما يتعلق ببلجيكا، ورغم بعض التطورات المناسبة، فإنها نموذج، من خلال واقعها، على عدم التكافؤ الذي يظهر في الاختلال الموجه بوضوح ضد المرأة في جميع

وباسم نساء أوغندا، أود أن أشكر الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على ما بذلاه من جهد شاق لضمان انعقاد هذا الاجتماع. وأعلم أن عددا كبيرا من الحاضرين هنا لم يكونوا في بيجين. ولهذا يسرنا أن نلاحظ أن الزخم مستمر ونريد أن نحث الممثلين على أن يكفلوا على الدوام استمرار الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأخرى، في دعم هذا الهدف النبيل. ويجب علينا أن نبذل جهودا أكبر.

وأود أن أختتم كلمتي باقتباس من كلمات أحد رؤساء الولايات المتحدة. فياذ نواصل كفاحنا من أجل التحرر، ينبغي لنا ألا نبذل جهدا أكبر بوصفنا أفرادا فحسب، بل يتعين علينا أن نتذكر ما يلي:

”لا تسأل عما يمكن أن يفعله بلدك من أجلك، بل عما يمكن أن تفعله من أجل بلدك“.

والكفاح مستمر.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر نائبة رئيس أوغندا على بيانها الهام.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لوريت أونكليينكس، نائبة رئيس الوزراء، ووزيرة العمالة في بلجيكا.

**السيدة أونكليينكس (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):**

اجتمعت هذه الجمعية قبل خمس سنوات لكي تنجز مهمة أحييت أملا كبيرا. لقد عبأنا جهودنا لكي نكذب تلك الكلمات الحقودة التي احتواها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥: ”لا تنجح المرأة كما ينجح الرجل في أي مجتمع“. وكان هدفنا إيجاد الوسيلة التي نحقق بها المساواة بين المرأة والرجل بغية بناء عالم أكثر عدالة يقوم على منطق التنمية والسلام.

والانتجار بالأفراد، والسياسة المعنية باللاجئين. وبالتالي، لا يمكننا أن نواصل استنكار العنف ضد المرأة بينما نغض البصر عندما يحاولون تجنبه في بيوتنا.

والكفاح ضد الظلم الذي يمارس ضد المرأة لأنها امرأة لن يتقدم إلا بإجراء حوار مستمر بين السلطات العامة والمجتمع المدني. وأود أن أرحب بعمل المنظمات غير الحكومية، ليس من أجل عملها على تنفيذ هذه الأهداف فحسب، بل لتوضيحها في كثير من الأحيان للطريق الذي يجب أن نسلكه. وتنظيم المسيرة العالمية ضد الفقر والعنف ضد المرأة كان تعبيرا ملموسا ورمزيا لكل ذلك. وأرحب بالدور الذي اضطلعت به المنظمات البلجيكية في هذه المسيرة، فضلا عن دورها في جميع المبادرات التي حدثت في إطار اجتماعنا. وأود أيضا أنؤكد أهمية الدور الهام للشركاء العاملين في رسم سياسات المساواة والمتابعة الناجحة لهذه السياسات.

ونشعر على نحو متزايد بالحاجة، إلى تركيز نظرنا على أهداف أكثر عالمية - مثل المشروعات الإنمائية الكبرى التي تمكن كل بلد من التكيف وإحراز التقدم على أساس واقعه الخاص به. ونتيجة لذلك فإن بلجيكا مقتنعة بأن الصكوك المعيارية حاسمة لتعزيز الشرعية في العلاقات الدولية.

وكضمان للحقوق والحريات الأساسية للمرأة، تولى بلجيكا أهمية خاصة لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها والمصادقة عليهما عالميا، وكذلك على مشروع البروتوكول المعني بالانتجار بالبشر ولا سيما مشروع البروتوكول المتعلق بالانتجار بالأطفال، المكمل لمشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

جوانب الحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية. فالنساء يتركزن في القطاعات المنخفضة الدخل وفي أعمال معينة، وفي بعض الوظائف غير النمطية، ومتوسط الفجوة بين أجر الذكر والأنثى يتجاوز ٢٠ في المائة. وتعاني المرأة أكثر من الرجل من البطالة الطويلة الأمد، ومن التعرض لأخطار الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتقع امرأة من كل خمس نساء ضحية للعنف العائلي. ولا تزال النساء تشكل أقلية في مواقع صنع القرار. وبالتالي لا يزال يتعين عمل الكثير في بلجيكا.

ومع ذلك، أحرزت سياسة تكافؤ الفرص بعض النجاح. فقد قررت الحكومة أن تدرجها في الدستور، كما فعلت بالنسبة للأهداف ذات الأولوية في مجال التعليم. وجرى اعتماد تشريع يكفل وجودا فعليا للمرأة في التمثيل السياسي. وجرى مؤخرا قبول التكافؤ الإيجابي في قوائم الانتخاب وفي عضوية الهيئات التنفيذية. وهناك حملة وتشريع ضد التحرش الجنسي في أماكن العمل بصفة أساسية، مما يستكمل الأحكام التي تستهدف إزالة التمييز في مجال العمل.

ونموذج الضمان الاجتماعي الموجود لدينا يتطور ليأخذ في الحسبان نوع الجنس. ويناقش حاليا في بلجيكا إصلاح واسع النطاق لأسبوع العمل يسمح للرجال والنساء بتنظيم أعمالهم وحياتهم الخاصة على نحو أفضل. وبإيجاز، فإن بلجيكا تتغير بحيث تبين استعدادها لإدماج أهداف بيجين.

وبطبيعة الحال، يجب أن ننجز ما هو أكثر من ذلك. إن "عامل المساواة" هام في جميع المجالات: السياسات الاجتماعية، والتعليمية، والتدريبية، وسياسات العمالة، والسياسة الاقتصادية، والصحة، والتعاون في مجال التنمية، وسياسة الهجرة؛ أو في قضايا تسوية الصراع المسلح،

العامة. وأنا واثقة من أن مهاراتكم وخبرتكم ستسهم في إنجاح هذه الدورة.

ويشرفني عظيم الشرف أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية. وأعتقد أن هذا الاستعراض يوفر إطاراً ممتازاً لتقييم منظور نوع الجنس في النظام العالمي.

إن القرارات التي اتخذت في مؤتمر بيجين كان لها أثر حاسم على النهوض بوضع المرأة. فمنذ عام ١٩٩٥ ظلت الدول الأعضاء تحاول، من خلال النهج المتكامل والمتوازن لمنهاج عمل بيجين، تنفيذ وتعزيز تدابير البرنامج لتنمية المرأة وحصولها على المساواة في العالم.

وعلى الرغم من أننا سجلنا تقدماً كبيراً في بعض مجالات المساواة بين الجنسين، لا يزال هناك التحدي المتمثل في وضع وتنفيذ استراتيجيات وأساليب فعالة وحساسة تجاه الفوارق بين الجنسين من أجل تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين. وفيما يتصل بالالتزامات الواردة في المنهاج ومجالاته الحاسمة، ينبغي إجراء استعراض وتقييم للعقبات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض الإجراءات المتخذة والنتائج التي يتم التوصل إليها، كما يبين تقرير الأمين العام.

وتعتقد جمهورية ملدوفا أن أفضل طريقة لتحقيق المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين هي ضمان أن تقوم المبادرات المستقبلية على أساس أفضل الممارسات والدروس المستفادة من عملية الاستعراض والتقييم فالمبادئ الأساسية لإعلان بيجين، ومنهاج العمل واستراتيجيات نيروي التطلعية للنهوض بالمرأة تشكل إطاراً قيماً للعمل لإتاحة الفرص المتساوية للرجال والنساء للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبغية تنفيذ منهاج عمل بيجين، اعتمدت حكومة جمهورية ملدوفا خطة وطنية تتضمن اتخاذ تدابير عاجلة

وأود أيضاً أن أشدد على الحاجة إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، التي من شأنها أن تساعد بصورة فعالة على تنفيذ مراعاة حقوق المرأة، على الصعيدين العالمي والفردى.

وأخيراً، أعتقد أن من الأهمية البالغة تطبيق معايير العمل الدولية على جميع أشكال العمل، ولا سيما التي تؤثر على النساء.

وليس من السهل التوصل إلى خلاصة بشأن هذا الموضوع. وبالنيابة عن بلجيكا سأفعل ذلك بتسليط الضوء على ثلاث أولويات. أولاًها تطوير التعاون الدولي. إذ يجب - وأنا هنا أتكلم عن بلدي أيضاً - أن تتمكن من تخصيص ٠,٧ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي في بلدنا للتعاون الإنمائي. وهذا واجب لم يعد بإمكاننا تجاهله. ويجب علينا أن نعمل بلا كلل للقضاء على الفقر والاستثمار في محو الأمية والتعليم.

والأولوية الثانية ينبغي أن تتمثل في اعتماد تشريع وطني ودولي لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، ولا سيما مكافحة ممارسات تقليدية معينة تلحق بالفتيات أذى جسدياً.

وأخيراً، ستطالب بلجيكا في كل محفل لها فيه صوت بأن تعتبر الحقوق في مجال الحياة الجنسية، مثل الحقوق الإنجابية، جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وهذا فعلاً من حقوق الإنسان الأساسية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي السيدة ليديا غوتو، نائبة رئيس وزراء ملدوفا.

**السيدة غوتو (ملدوفا) (تكلمت بالرومانية؛ والنص الانكليزي قدمه الوفد):** اسمحوا لي أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية

الاستراتيجيات المتعلقة بإنشاء أطر داخلية قانونية ومعارية لضمان المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال.

وتحقيق انسجام النظام القضائي الداخلي في جمهورية ملدوفا مع المعايير والصكوك القانونية الدولية مرحلة أساسية في سيرنا نحو تحسين وضع المرأة.

واليوم يمر بلدي، شأنه شأن البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الانتقالية، بتغيرات هيكلية جذرية. ومن الواضح أن القطاعات الضعيفة في مجتمعنا، وخاصة النساء، تحتاج إلى المزيد من الحماية الاجتماعية خلال هذه المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن موارد جمهورية ملدوفا المالية والاقتصادية المحدودة قد قللت من قدرة مؤسسات الدولة على أن تحقق في المدى المتوسط الأهداف المبينة في الخطة الوطنية لحماية المرأة.

في الوقت نفسه، فإن بعض جوانب العولمة والأزمة المالية التي تأثر بها الاقتصاد في بلدي، قد أدت إلى ظهور عواقب جديدة في عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي كان له أثره السلبي على وضع المرأة، وبصورة متزايدة على ما أصبح يسمى بتأنيث الفقر. ولقد تزايدت البطالة بدرجة كبيرة، وللأسف، فإن ٦٨ في المائة من العاطلين في سوق العمل هم من النساء.

ويعمل العنف ضد المرأة، والدعارة، والظروف الصحية المتقلقلة بين النساء بعض المشكلات الأخرى التي نواجهها والتي نسعى إلى حلول ذات كفاءة لها.

وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت مؤخرًا مجموعة من التدابير على المستوى الوطني بغية تحسين الحماية الصحية، فلدينا في الوقت الراهن معدلًا مرتفعًا لوفيات الأمهات والرضع. كما أن مستوى المساعدة الطبية الذي يقدم في المناطق الريفية، بما فيه المقدم للمرأة الحامل، ومعدل منع انتشار الأمراض المعدية والإصابة بفيروس اتش آي في،

لتحسين وضع المرأة. فأنشأنا لجانًا متخصصة في الرئاسة والبرلمان لتحسين وضع المرأة. وفي وزارة العمل والرعاية الاجتماعية أنشأنا إدارة لشؤون الأسرة والفرص المتساوية، وهي هيكل متخصص لتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بتعزيز المساواة الاجتماعية للمرأة. وأنشأنا أيضًا وحدات معنية بنوع الجنس داخل الوزارات. ونتيجة لذلك زاد عدد النساء الشاغلات لمناصب في دولتنا خمسة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية. وارتفع عدد النساء الأعضاء في البرلمان من ٤,٥ في المائة إلى ٩ في المائة.

ومن خلال التعاون الوثيق بين حكومتنا والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - وغيرها من المنظمات الدولية، فضلًا عن مختلف المنظمات غير الحكومية، أعدنا مشروعات ونقوم الآن بتنفيذها لتحسين وضع النساء والأطفال وللحماية الصحية والحقوق الإنجابية.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، نرى أن لتعزيز حقوق الإنسان والصكوك الدولية القانونية في هذا المجال تأثيرًا متممًا هامًا على تنمية المساواة بين الجنسين كما يبين منهاج عمل بيجين. ومن هذا المنظور، تمثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجمهورية ملدوفا طرف فيها، أحد أهم الصكوك القانونية فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة.

وبالتالي فإن حكومة جمهورية ملدوفا تؤكد من جديد أقوى التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز وضع المرأة على الصعيد الوطني، في سياق تعزيز حقوق الإنسان الأساسية.

وعقب اعتماد منهاج عمل بيجين، ركزت جمهورية ملدوفا جهودها على وضع تدابير طويلة الأمد بغية تنفيذ

والتي تترك أثارها على حياة المرأة في كمبوديا، وعلى المجتمع بوجه عام.

وفي أعقاب انتخابات ١٩٩٨، تم تعيين وزيرة متفرغة على رأس وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء. ونحن جميعا نضع بفخر شارة منقوش عليها عبارة "النساء لآلى ثمين". وفي إطار هذه الاستراتيجية، انطلقت الخطة الخمسية في عام ١٩٩٩، لتتوافق مع اليوم العالمي للمرأة في الثامن من آذار/مارس. وتوفر هذه الخطة الإرشادات للعمليات التي تقوم بها الوزارة على الأجل المتوسط. وتتضمن الخطة جهدا على المستوى الوطني لدراسة وضع المرأة وحقوقها، واستنباط الوسائل الكفيلة بإدماج المرأة في عملية صنع القرار على كافة المستويات.

وفي تطبيقها لخطة نيري راتانك - "النساء لآلى ثمين"، لم تكف وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء بالدخول في عملية صنع القرار. فقد وضعنا كذلك استراتيجيات واضحة بشأن القضايا ذات الصلة بنوع الجنس، وكفالة الآليات على مستوى الدولة لمراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات. بمؤشرات وقوائم واضحة لقياس درجة التحسن في وضع المرأة والطفلة في أربعة مجالات رئيسية: التعليم، الصحة الإنجابية وفيروس اتش آي في، والقوة الاقتصادية، والحماية القانونية.

ومن أجل تبصير كافة المواطنين بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للاتجار في النساء والأطفال، نظمت الوزارة مؤخرا حملة وطنية كبرى لمنع كافة أشكال الاتجار في النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، نظمت وزارة الداخلية برنامجا بشأن إنفاذ القانون ضد عمليات الاتجار في الأطفال واستغلالهم جنسيا، بغية تحسين قدرات الشرطة والسلطات القضائية والمحققين. ونحن نتعشم أن يكون لهذه الحملات

لا يزال منخفضا. ونحن بحاجة، أيضا، إلى تحسين التدريب الذي يتلقاه الموظفون الطبيون المتخصصون في الصحة الإنجابية.

ونحن على ثقة من أن التنفيذ الكامل للمقررات المعتمدة في ١٩٩٥ في المؤتمر العالمي للمرأة لن يكون ممكنا إلا إذا اتبعت الإعلانات والدعاءات السياسية بخطوات عملية مع توفير موارد مالية حقيقية.

إن وفدنا يقدر عاليا الأهمية التي يعقدها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة على تحقيق أهداف مؤتمر بيجين العالمي، وعلى المقررات التي سوف تعتمد في هذه الدورة.

وحيث أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى عن التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين والتدابير والمبادرات الأخرى الواردة في الوثائق النهائية لهذه الدورة للجمعية العامة، فإنني أود التأكيد على التأييد القوي من جانب حكومة جمهورية مولدوفا في هذا الصدد.

**الرئيس:** أعطي الكلمة لمعالي السيدة مو سوتشوا، وزيرة شؤون المرأة والمحاربين القدماء في كمبوديا.

**السيدة مو سوتشوا (تكلمت بالانكليزية):** يشرفني أن أمثل مملكة كمبوديا في هذه المناسبة البالغة الأهمية. وكمبوديا بلد يمر بعملية انتعاش بعد عقود الحرب والدمار الذي أتى على هياكلها الاجتماعية. وأن الحاجة إلى إدراج المرأة في كمبوديا ومشاركتها في عملية التنمية ليست وليدة التصحيح السياسي فحسب؛ بل إنها مطلب أساسي للانبعاث الاقتصادي والاجتماعي في كمبوديا، وهي حقيقة تعيها الحكومة الملكية جيدا، وهي تركز جهودها لإعمال التغيير.

ولقد اتخذت الحكومة الملكية خطوات لمعالجة الدمار الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الصراع المسلح والتحديات الناشئة عن العمل باقتصاد السوق الحر والعملة،

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، فقد تصدت الحكومة الملكية لمسألة إدماج المرأة اجتماعياً، وذلك من خلال التشجيع النشط ومشاركة النساء في تخطيط وإدارة التنمية المحلية من خلال لجان منتخبة لتنمية القرى والمجتمعات. وتشكل النساء ٤٠ في المائة من أعضاء لجان التنمية المحلية. ولقد تجلّى الالتزام بإدماج النساء في عمليات صنع القرار في المساهمة الكبيرة للنساء في الانتخابات العامة في ١٩٩٨، وفي دخول ١٤ سيدة في الجمعية الوطنية، بزيادة عن العدد السابق للعضوات، والذي لم يكن يزيد عن خمسة.

لقد لخصت في بياني الموجز اليوم، أهم التطورات فيما يتعلق بتقدم المرأة في كمبوديا، تمشياً مع منهاج عمل بيجين. بيد أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، وهذه حقيقة اعترفت بها الحكومة الملكية. إن حكومة بلدي ملتزمة بمواصلة التصدي لهذه القضايا. ومع أن هذا الالتزام قائم، فإن كمبوديا لا تزال تحتاج إلى دعم مالي خارجي كبير وإلى التضامن لتحقيق أهدافها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة بروس مارياما آريوت، وزير الشؤون الاجتماعية وتقدم المرأة والطفولة في غينيا.

**السيدة آريوت** (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل إلى السيد ثيو بن غورياب تهاني وفد غينيا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. كما أود أن أهني أعضاء المكتب الآخرين الذين ستمكن مساعداتهم الرئيس من الوفاء بنجاح بمسؤولياته الهامة.

ويشكر وفد بلدي ويهنئ السيدة كريستين كايالاتا رئيسة اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على ما أبدوه من شعور بالمسؤولية خلال جميع الأعمال التحضيرية. كما أننا ممتنون عظيم

لبناء القدرات والتبصير تأثير عميق على القيم المجتمعية والحماية البدنية للبنات والنساء في كمبوديا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ستانسلوس (غرينادا).

وعلاوة على ذلك، أعدت وزارة التعليم خطة عمل وطنية لتعليم البنات، تستهدف رفع درجة التحصيل العلمي بين البنات. وفي هذا الإطار، سيتم استكمال تحسينات النوعية والكفاءة في التعليم الأساسي للبنات، بدعم الفتيات في سن المراهقة لمواصلة تعليمهن الأساسي.

أما المسألة الرئيسية للحماية القانونية للمرأة فهي الآن قيد المعالجة في سياق إنشاء مجلس وطني للإصلاح القضائي. وسيكون من الضروري إدماج المسائل ذات الصلة بنوع الجنس من المراحل المبكرة لتطوير برنامج للإصلاح القضائي الشامل بغية إنشاء آليات لكفالة الحماية القانونية الفعالة للمرأة. وتشتمل الخطة على مبادرات أخرى، مثل تعزيز تجنيد النساء في الشرطة، وتعيين النساء في سلك القضاء، وتوفير التدريب المكثف للأفراد العاملين في مجال القانون بشأن الحقوق القانونية للمرأة، والتدريب على محو الأمية القانونية للمواطنين فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

إن الحكومة الملكية في كمبوديا تولي أهمية كبرى لتزايد وصول النساء إلى الرعاية والخدمات الصحية الجيدة. ومنذ ١٩٩٦، قامت وزارة الصحة بإصلاحات تنظيمية ومالية بعيدة الأثر بغية تعزيز نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك نوعية الخدمات المقدمة للنساء والفتيات وإمكانية الوصول إليها. ولقد اعترف بأن فيروس اتش آي في/الإيدز يشكل تهديدا رئيسيا للنساء. وفي ١٩٩٩، وضعت سياسة خاصة بالمرأة والطفلة وفيروس اتش آي في/الإيدز، للتصدي لهذا الشاغل المتزايد.

المالية والمادية والبشرية؛ وإلغاء بعض الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة؛ ورسم سياسات إنمائية قطاعية ذات أثر مباشر على التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة؛ واعتماد خمسة برامج إنمائية إدارية، تتعلق ثلاثة منها بالقضاء على الفقر والتأثير في وضع المرأة؛ واعتماد تدابير خاصة لتيسير وصول المرأة إلى الموارد بقصد أن تصبح مستقلة بقدر أكبر؛ وتكوين لجنة معنية بالمساواة للنهوض بتعليم الفتيات؛ وتقليل معدل الأمية والتفاوت بين الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم، وغيره من أشكال التدريب؛ وتنفيذ برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز ومشروع سكاني وإنجابي لدعم منجزات برنامجنا لتنظيم الأسرة ولمساندة الأمومة الآمنة؛ وتحديد إطار للتعاون مع شركائنا الإنمائيين.

ورغم كل أوجه النجاح تلك، لا نزال نواجه عقبات، منها انخفاض مستويات التعليم؛ وعدم وجود المرأة في مناصب صنع القرار؛ ومشاكل في ميداني الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ والافتقار إلى الموارد والآليات السليمة ومبادرات التمويل الصغير للمشاريع النسائية؛ وأثر الحرب والصراع المسلح على امتداد حدودنا؛ ووباء الإيدز.

وللإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيجين لذلك، علينا أن نقوم بما يلي: التغلب على المشاكل المالية والمؤسسية والبشرية؛ وتحقيق لامركزية حقيقية وتعاون أوثق بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني في غينيا؛ وإشراك المرأة بقدر أكبر في وضع السياسة الإنمائية وعملية صنع القرارات، وفي تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية؛ وتحسين نظامنا المتعلق بجمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وإدارتها؛ وزيادة تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في الميدان، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. ومن الواضح أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً وشاقاً، ولذا نشدد على أن تقدم المرأة يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من برنامجنا الإنمائي العام.

الامتنان للأمانة العامة لتقاريرها الممتازة وللترتيبات العملية التي أعدت لهذه الدورة الاستثنائية.

وباسم رئيس دولتي، سعادة الجنرال لانسانا كونتي، وباسم حكومة غينيا، أشكر الأمين العام على مبادرته بعقد هذه الدورة الاستثنائية بالمقر لتقييم مستوى الالتزام من الحكومات والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتقييم التقدم منذ اعتماد منهاج عمل بيجين.

وكما يبين المتكلمون الآخرون، وكما لوحظ في مختلف التقارير المعروضة علينا، بذل المجتمع الدولي جهوداً كبرى أصيلة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ومع أننا نرحب بالنجاح الذي تحقق في بعض الميادين، فنحن ملزمون بالقول بأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود على نحو ما أشار إليه الأمين العام في بيانه في هذه الدورة.

وفي جمهورية غينيا، يجري تنفيذ منهاج عمل بيجين من خلال مبادئ توجيهية استراتيجية واضحة في وثيقة السياسة العامة بشأن النهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، التي اعتمدها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وشرحت في برنامج إداري لإدماج نوع الجنس في عملية التنمية. وهذا برنامج شامل وعبر قطاعي يركز على خمسة أهداف رئيسية: نوع الجنس والقانون والتمكين؛ ونوع الجنس والاقتصاد والكفاح ضد الفقر؛ ونوع الجنس والتعليم والتدريب؛ ونوع الجنس والصحة والسكان؛ وتعزيز الآلية المؤسسية.

وتعمل حكومة غينيا على تنفيذ البرنامج الإداري لنوع الجنس والتنمية، بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والمجتمع المدني، وشركائنا الإنمائيين. وقد أدت تلك المشاركة النشطة إلى عدد من النجاحات: إنشاء نظام لإبلاغ المرأة بحقوقها من خلال عدد متزايد من مراكز المساعدة القانونية وذلك بزيادة الموارد

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي دعم برامج التنمية في بلدي فضلا عن دعم جهودنا لاستعادة السلام والأمن في غرب أفريقيا.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن خالص امتناني لمجتمع المانحين الدوليين للدعم الذي يقدمه لتنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدنا. ونأمل في أن يتم بنجاح تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية بحلول سنة ٢٠٠٥.

**الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أذكر الوفود بأن الفترة الزمنية للبيانات في هذه الدورة هي سبع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة غلوريا فالرين، وزيرة شؤون وضع المرأة في كوستاريكا.

**السيدة فالرين** (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): منذ خمس سنوات مضت، اتخذ الجنس البشري خطوة أكيدة وحازمة بحثا عن الإنصاف والمساواة بين الرجال والنساء وذلك باعتماد منهاج عمل بيجين. وكان لتلك الخطوة مضاعفات تاريخية على الصعيدين الدولي والمحلي، على حد سواء، حيث أحرز تقدم لا يمكن إنكاره.

وعلى الصعيد الدولي، أقام منهاج عمل بيجين جسرا بين بيانات المبادئ العظيمة وتطوير خطط ملموسة لتحقيق الإنصاف بين الجنسين. وعلى الصعيد الوطني، تجاوزت البلدان نطاق الإجراءات المنعزلة قصيرة الأجل والمفككة لصالح سياسات عامة ينصب تركيزها على نوع الجنس. كان ذلك هو الحال في بلدي، كوستاريكا.

وأصبحت إنجازاتنا في وضع سياسات عامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات من قبيل الفقر والعمل والائتمان والصحة والمراهقة والعنف والمشاركة السياسية معروفة جيدا منذ مؤتمر بيجين. ونحن فخورون بأننا وضعنا

ونود أن نؤكد أهمية إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحسمها، ولا سيما في منطقتنا الفرعية، غرب أفريقيا. وقد ظل بلدنا، جمهورية غينيا، لأكثر من عدد من السنين محاطا ببؤر من التوتر، بما في ذلك الحروب الأهلية في ليبيريا، وغينيا - بيساو، وسيراليون. وقد أدت حالات الطوارئ القاسية الناتجة عن الصراع المسلح إلى هجرات جماعية للأشخاص إلى بلدنا. وفي أعقاب الأزمات في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو، شاهد بلدنا انفجارا سكانيا لم يسبق له مثيل بوصول أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، ٦٠ في المائة منهم نساء وأطفال. وهكذا فإن غينيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا بالنسبة لكل فرد من السكان: ويبلغ عدد اللاجئين اليوم ١٠ في المائة من سكان غينيا.

وكان لهذه الحالة أثر على أبسط الهياكل الأساسية الاجتماعية لبلدنا، وعلى تشغيل مؤسساتنا، وعلى حياة الغينيين. وكان لاشتراك بلدنا في تسوية هذه الصراعات أثر سلبي على البرامج الإنمائية، ولا سيما ما يركز منها على المرأة والطفل. ومنذ عام ١٩٨٩ أدرج بلدي ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار لاستعادة السلام، والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا.

ونساء غينيا يفهمن ذلك، إذ أنهن يعبثن الجهود من خلال مجموعة متنوعة من المنظمات لجعل صوتهن مسموعا وللمشاركة في مستقبل بلدنا. وفي كوناكري، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عقدت شبكة النساء الغينية، والوزراء والبرلمانيون مؤتمرا دون إقليمي لبلدان أفريقيا الغربية، معنيا بمنع الصراعات وحسمها. كما أدت المرأة الغينية دورا نشطا في اجتماعات المرأة لاتحاد نحو المانو بشأن حسم الصراعات في سيراليون وبشأن إمكانية التدخل لمنع نشوب صراعات أخرى.

إطاراً قانونية عريضة ومتماسكة بغية دعم أنشطتنا الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي السنوات الخمس الماضية، نجحنا في سن صكوك قانونية هامة. ومن تلك الصكوك، أود أن أبرز التشريع المعني بالعنف المنزلي، والتحرش الجنسي، والإعاقة؛ والقوانين ضد الاستغلال الجنسي للأطفال؛ والمدونة القانونية للقصر والمراهقين؛ والأنظمة المتعلقة بالنساء اللاتي يعشن في فقر؛ والقوانين التي تضمن حماية خاصة للحوامل والأمهات والمرضعات؛ وبصورة عامة قوانين لضمان حقوق المرأة في الحصول على خدمات صحية كاملة طوال حياتها كلها.

تتمسك كوستاريكا بالالتزام الذي تعهد به الرئيس رودريغيس لحماية الحياة منذ بدايتها وبمعارضة الإجهاض، وذلك تمثيلاً مع دستورنا السياسي وثقافة شعبنا. وفضلاً عن ذلك أوضحت قرارات المحكمة الدستورية وأكدت من جديد واجب المؤسسات والحكومة في توجيه إجراءاتها وسياساتها نحو تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين.

وثمة مثال جيد على التقدم الذي أحرز في كوستاريكا فيما يتعلق بالصكوك القانونية من أجل المساواة وحقوق المرأة يمكن استشفافه من كوننا من بين أوائل البلدان التي وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

فروع السلطة الأربعة في الجمهورية تشارك في تعزيز المبادرات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين: اللجنة الخاصة الدائمة المعنية بالمرأة، التابعة للجمعية التشريعية وقد تم إنشاؤها مؤخراً؛ ومحامي الشعب؛ والدوائر المعنية بالمرأة في الوزارات والبلديات؛ والمحكمة العليا للانتخابات واللجنة المعنية بالعنف الأسري التابعة للسلطة القضائية. وهذه إلى جانب المعهد الوطني للمرأة - الآلية الوطنية - تشكل مجموعة

سياسة وطنية هدفها هو تعزيز فرص متساوية للفتيات، وللمراهقات الحبالى، وللأمهات، وضمان حقوق القاصرات. وتطلبت المشكلة الخطيرة جدا المتمثلة في العنف الموجه ضد المرأة اهتماماً خاصاً في بلدنا. ونتيجة لذلك وضعنا نظاماً وطنياً لرصد العنف العائلي ومنعه، أثمر نتائج ممتازة على الصعيدين المشترك بين المؤسسات والمشاركين بين القطاعات، على حد سواء.

ويجري حالياً توسيع نطاق الديمقراطية في كوستاريكا وتحسينها من خلال المشاركة السياسية للمرأة؛ وفي الوقت نفسه، تقدم كوستاريكا دعماً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل المحافظة على جميع المكاسب التي حققتها للمرأة وتعزيزها. وتم تعديل قانون الانتخابات في بلدنا بحيث يضمن مشاركة نسبة ٤٠ في المائة على الأقل من النساء. وفضلاً عن ذلك، عملنا على ضمان أن تطبق المحكمة العليا للانتخابات - نسبة الـ ٤٠ في المائة هذه على مناصب الأحزاب التي يجري شغلها بالانتخاب، في الانتخابات المحلية والتشريعية. ومن ثم في انتخابات سنة ٢٠٠٢، سوف نضاعف عدد النساء في الحكومة المحلية وفي الكونغرس.

وما فتئت الآلية الوطنية للمرأة قائمة في بلدي منذ ٢٥ سنة. ولذلك، أود أن أبرز حقيقة أن الزخم التقدمي والمتواصل الذي وفرته المبادئ التوجيهية الصادرة عن مؤتمر بيجين هي التي أدت إلى تحويل تلك الآلية في عام ١٩٩٨ إلى المعهد الوطني للمرأة. وتعزز الدور القيادي والتأثير الرفيع المستوى لهذه المنظمة العالية الرتبة والعصرية بتعيين وزيرة لشؤون المرأة.

لقد أكدت دولة كوستاريكا من جديد وعززت التزامها بضمان حقوق متساوية للرجال والنساء منذ عام ١٩٩٠ بسن قانون لتعزيز المساواة الاجتماعية للمرأة. وبفضل التقدم المحرز منذ ذلك الحين أصبح بإمكاننا أن نضع

معدل التحاق الإناث بالمدارس في البلد عن معدل الذكور فثمة تفرقة بين الجنسين لا تزال قائمة في التدريب المهني والتقني. ونحن نريد تعزيز دخول المرأة إلى ميادين العلم والتكنولوجيا والفنون.

ومن أكثر الأهداف إلحاحاً وصعوبة تحرير المرأة من القيود الاجتماعية والثقافية التي تحملها كامل المسؤولية عن المهام المنزلية والإنجابية. فعلى أن نشدد على انتهاج سياسات متوسطة الأجل وطويلة الأجل للتغلب على هذه القيود.

والخلاصة أن بوسعي التأكيد يقينا أن موضوع المرأة في بلدي هو سياسة حكومية اليوم يتعين أن تتحول إلى سياسات للدولة. ولا يزال التزام كل المؤسسات في دولة كوستاريكا بالتنفيذ المنتظم للسياسات العامة مع التركيز على شؤون الجنسين. بمفهوم عملي ورؤية للمستقبل، التزاما في بدايته الأولى.

وسيكون للسياسات العامة المتعلقة بالمساواة وإنصاف الجنسين، معناها الكامل حين ننجح في أن نضع حياة المرأة والرجل في بلدنا في أعلى مستويات الجودة، وعندما تطول أعمارهما وتطيب صحتهما وتحسن إنجبايتهما، وأهم من ذلك حين يزداد هناؤهما وسعادتهما. وهذا هو السبب في أن المرأة في كوستاريكا اليوم، كما كانت بالأمن، لا تزال بحاجة إلى الخبز والورود.

**الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أونيشان تامافونغ، نائبة رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

**السيدة تامافونغ** (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية) (تكلمت باللاوية، والنص الانكليزي مقدم من الوفد): من دواعي سروري البالغ أن أتشرف بتمثيل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بشأن "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة

من الهيئات والأجهزة التي تنسق الجهود الرامية إلى تحقيق غرض مشترك.

ولم يكن من السهل، ولن يكون من السهل في المستقبل تغيير أوضاع المرأة أو التغلب على أوجه القصور التي تعاني منها المرأة. لقد بدأنا السير على طريق طويل، وتعلمنا، خلال سيرنا دروساً هامة أود أن أبرز ثلاثة منها.

لقد تعلمنا أن إجراءات تحقيق المساواة بين الجنسين لا ينبغي أن تقتصر على الآلية الوطنية أو المساعدة العملية. إذ يجب أن تشكل جزءاً من سياسة عامة شاملة، تضم جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاص الدولة.

وتعلمنا أنه يتحتم تطوير القدرات المؤسسية ومالية بغية ضمان إدماج منظور ينصب على مراعاة نوع الجنس في جميع شؤون الدولة، وضمان تطبيقه.

وتعلمنا أن الفرص من أجل إجراء مناقشة وحوار يتسمان بالشفافية والاحترام مع الحركات النسائية والمجتمع المدني تضمن استدامة السياسات العامة التي تعزز المساواة. وبفضل الدروس التي اكتسبناها عبر السنوات القليلة الماضية، نستطيع أن نتطلع قدماً نحو المستقبل ونرى بوضوح التحدي الرئيسي الماثل أمامنا.

ويتعين أن نحسن نظمنا الإعلامية لتزيد من وضوح وتبيان أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومساهمة المرأة في التنمية؛ ورصد أثر السياسات العامة والتقدم القانوني؛ وضمان أن نكون مسؤولين أمام المجتمع، وهو ما يجب أن نكون عليه في ديمقراطية ناضجة.

وعلى أن نضمن المشاركة السياسية الكاملة للمرأة في أعلى مجالات اتخاذ القرار. وهذا يعني أن علينا في الوقت نفسه أن ننشئ آليات وطنية تتيح الدخول إلى هذه المجالات وتعزز قدرات المرأة القيادية. وعلينا أن نساعد على حصول المرأة على المزيد والأفضل من فرص العمل. ورغم ارتفاع

بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“. وأصبحوا أن يبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة.

وأصبحت المرأة اللاوية تدرك حقوقها والتزاماتها وأصبحت الآن أكثر قدرة من ذي قبل على حماية حقوقها ومصالحها. والقوانين تحمي الضحايا الإناث، وأصبح المجتمع يسلم تدريجياً بقضايا الجنسين، وعدد النساء ازداد الآن في الهيئة القضائية وفي النيابة العامة وفي المحاكم وبين القضاة وفي الشرطة.

وكانت حكومة لاو وشعبها ضحايا للحرب في الماضي ولا يزال تأثير ذلك مستمرا على حياة شعب لاو، وخاصة النساء والأطفال. ولذا تنظر حكومة لاو في إيجاد بيئة سلمية لازمة بشكل حيوي للتنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالرخاء على شعب لاو بجميع فئاته الإثنية.

وتقدم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مساعدها لضحايا الحرب والعتاد الحربي الذي لم ينفجر. وينعم بلدنا اليوم بالاستقرار السياسي، وتتاح للناس فرص أفضل للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقامت المرأة اللاوية من كل الفئات الإثنية، وفي المناطق الحضرية والريفية على السواء، بتطوير وتحسين معرفتها بكيفية حماية حقوق المرأة والطفل وقضايا الجنسين، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في الإنتاج والتغذية والصحة والتعليم وزيادة دخل الأسرة من أجل تحسين نوعية معيشتها. وعلى هذا ارتفع عدد النساء في مجال الأعمال التجارية الوطنية والدولية.

وتحسن قطاع الرعاية الصحية وانخفضت معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس والأطفال، وتحسنت تدريجياً نوعية معيشة الأمهات والأطفال. وأقام الاتحاد النسائي في لاو واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز دورات تدريبية، ونشرا المعارف المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي أيار/مايو ١٩٩٩ اعتمدت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سياسة التنمية السكانية التي تركز على

الفقر عن نساء اللاو؛ وبرامج التعزيز المؤسسي وبناء القدرات لاتحاد نساء لاو؛ وتعزيز النهوض بالحقوق والمنافع المشروعة للمرأة والطفل وحمايتها؛ وتحسين معرفة نساء اللاو بأسلوب الحكم وسياسات الحزب وتراثنا الثقافي الوطني.

إن على اتحاد نساء اللاو مسؤولية استراتيجية كبرى لتحقيق أهداف تنمية الموارد البشرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الأجل الطويل ولتعزيز مشاركة نساء اللاو على جميع مستويات التنمية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص على المستوى الشعبي.

والمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ منهاج عمل بيجين تقع على عاتق الحكومات الوطنية. إلا أن البلدان النامية وبخاصة الأقل نمواً بينها، ليست في هذا المسعى، في وضع تمكنها من الوفاء بهذه المسؤولية بمفردها. وعلى المجتمع الدولي واجب التعاون معها ومساعدتها في جهودها لتحقيق الأهداف الموضوعة في منهاج العمل.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للتكلم ولتشاطر خبراتنا في هذا الاجتماع. واسمحوا لي بأن أتمنى لهذه الدورة نتيجة ناجحة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة إسماعيل، وزيرة شؤون المرأة وتنمية الشباب في نيجيريا.

**السيدة عائشة إسماعيل (نيجيريا)** (تكلمت بالانكليزية): يسر مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي أتكلم باسمها أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أن ترى السيد غورياب يترأس هذه الدورة التاريخية الخاصة بـ "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" فهو بما تجمع لديه من خبرة غنية وما أبداه من قيادة بارزة طوال السنوات، وعلى وجه الخصوص

المرتكب ضد المرأة والقضاء عليه، وذلك بتنظيم برامج للتدريب ونشر المعرفة بالقوانين بين الجمهور وافتتاح مكاتب للمشورة القانونية، والقضاء على الاتجار بالنساء والأطفال ومكافحة البغاء وتقديم المساعدة لضحايا العنف، وإجراء البحوث بشأن أساس العنف المرتكب ضد المرأة واتخاذ التدابير الفعالة لوقايتها منه.

وعلى كل المستويات يزداد عدد القادة الإناث. وعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء بين البرلمانين في الجمعية الوطنية من ٩,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢١,٢ في المائة هذه الأيام. وانتخبت امرأة نائبة لرئيس الجمعية الوطنية واثنان عضوان في اللجنة الدائمة وترأس واحدة لجنة الجمعية الوطنية المعنية بالشؤون العرقية. وفي مجلس الوزراء عينت اثنتان بدرجة نائب وزير. وإلى جانب هذا تشغل امرأة منصب محافظ إقليم واثنان منصب رئيس دائرة. وهذا يدل على تنامي مشاركة المرأة في الشؤون السياسية.

وحقق لنا تنفيذ هذه الأنشطة نجاحاً متعدد الوجوه. ومع ذلك، فإن النهوض بالمرأة وتنميتها تحبطهما عقبات مثل التقاليد البالية والأفكار المحافظة. وهذه هي العقبات الرئيسية التي تقف في طريق تقدم المرأة. كما أن موضوع الحقوق المتساوية للمرأة والرجل لم يتم تناوله بالشكل اللائق. وثمة افتقار إلى الموظفات ذوات المؤهلات العالية. وعلاوة على ذلك، فإن موارد الميزانية لتنمية المرأة غير كافية، والمواصلات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية لا تزال محدودة.

وتمشيا مع سياسة التجديد التي نتبعها ومنهاج عمل بيجين، فإن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بالعمل بصورة منتظمة على النهوض بالمرأة اللاوية من كل الفئات الإثنية وتنميتها. وفي هذا الشأن، وافقت حكومة لاو على خطة تنمية المرأة اللاوية، التي تشمل على أربعة برامج كبرى: تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وتخفيف

وحماية حقوق الإنسان للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة في مشاركة وتمثيل المرأة على مستويات صنع القرار والمستويات السياسية.

ويسرّ منهاج العمل سياسات وبرامج إبراز منظور نوع الجنس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذه المبادرات المختلفة تسهم في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والسلم والتنمية.

وبالرغم من هذه الإنجازات، يلزم لنا أن نعترف بأن مقصدنا لا يزال بعيد المنال إلى حد كبير، ليس فقط بسبب ظهور تحديات جديدة، وإنما لأن عقبات قديمة لا تزال قائمة. منذ بيجين، شهد العالم قدرا كبيرا من التحولات الجذرية في مجال تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات، وهناك كلمة تعبر عن هذا التحول هي "العولمة". وبالفعل فإن العولمة انقصت حجم العالم فجعلته قرية عالمية، ميسرة التحول السريع للمعرفة والتفاعل الجماعي العابر للثقافات فيما بين الناس ووسعت عقولهم مما خلق مجتمعا عالميا متغير الخواص. ومما لا شك فيه أن العولمة فتحت فرصا لخلق ثروات أكثر ولتحسين الحياة الاجتماعية في بعض أجزاء العالم.

وبينما جرى التسليم بمنافع العولمة، فإن الحقيقة هي أن البلدان النامية ظلت متضررة. غير أن الأهم بالنسبة لهذه الدورة هو أن نعترف بأن الأثر السلبي للعولمة يمس المرأة في البلدان النامية أكثر من غيرها. ومع ذلك فمن الضروري أن ندرس بشكل ناقد كيفية تأثير موضوع العولمة على تمكين المرأة في ذلك العالم حتى يمكن وضع البرامج الملائمة واستغلال الفرص التي يهيئها هذا الاتجاه الجديد.

إلا أن ثمة حاجة في هذا الصدد إلى اعتراف المجتمع الدولي بالحقيقة الأساسية وهي أن الضعف المتأصل في اقتصادات بلدان نامية عديدة وهياكلها المؤسسية هو الذي

منذ بداية الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، يجعل المجموعة على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة ستتوج بنجاح.

منذ خمس سنوات، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في الصين، اعتمد ممثلون من ١٨٩ بلدا إعلان ومنهاج عمل بيجين. وكان ذلك دليلا على التزام دولي معاد تأكيده بأهداف المساواة، والتنمية والسلام لكل نساء العالم. ومثل جهدا متضافرا للتقدم في الخطط العالمية والإقليمية والوطنية لتمكين المرأة. ويوفر لنا هذا المؤتمر الاستعراضي فرصة لتشاطر الخبرات وتحديد مجالات التقدم والتحديات التي تواجهها في الكفاح من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وبالنسبة إلينا في البلدان النامية، كان تنفيذ منهاج العمل، وعلى وجه الخصوص المجالات الحاسمة ذات الاهتمام تجربة رائعة. وبينما سجل نجاح في بعض المجالات، كانت هناك مصاعب في مجالات أخرى. ولذلك اسمحوا لي بأن أبدأ بملاحظة موجزة بشأن جهودنا.

إن السعي اليوم، الرامي إلى القضاء على الفقر، وتحسين التعليم والصحة للنساء والفتيات، ما زال بالنسبة إلى البلدان النامية اليوم يحتل أولوية قصوى. وتحقيقا لهذه الأهداف، استعرضت البلدان النامية وعززت السياسات والبرامج مع تركيز خاص على احتياجات المرأة.

كذلك فإن موضوع العنف ضد المرأة حظي أيضا، ولا يزال يحظى بقدر كبير من الاهتمام في العديد من البلدان النامية. وجرت إصلاحات للسياسات وإصلاحات قانونية ومؤسسية لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويعتبر اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من جانب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين إنجازا معلما. وهذا سيزيد تعزيز

تتحمل معظم البلدان النامية عبء قطاع صحي ضعيف يتسم بعدم كفاية الخدمات. ويرجع ذلك، ضمن جملة أمور، إلى ضعف القدرة على الاستثمار الكافي في الرعاية الصحية بصفة عامة. والميزانية الكلية للبلدان النامية في القطاع الصحي لا تساوي ١٠ في المائة من الميزانية العامة لبلد متقدم واحد وبالتالي، فإن البلدان النامية لا يتعين عليها أن تتصدى للأمراض الفتاكة مثل الملاريا، والتفؤيد والكوليرا وغيرها من الأمراض التي لا تزال تفتك بسكاننا فحسب، بل يدمرها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الأزمة تهدد بالقضاء على إنجازاتنا المتواضعة في مجال تنمية الموارد البشرية. ومن المؤكد أنه في هذا الوقت، وفي مواجهة هذه الحالة السيئة، يصبح إلغاء عبء الديون حقا للفقراء لكي يمكن استخدام الموارد الحيوية في إصلاح الحالة الحرجة التي يمر بها مجال هام من مجالات البقاء البشري.

وفي الكفاح العام من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة، علينا أن نعترف، بل ونشيد بإسهام العديد من المنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. فهي تضطلع بدور هام بوصفها من القوى الدافعة الهائلة للكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة. كما أن لها أهميتها في نقل المناقشات المستمرة حول نوع الجنس والتنمية والسلام، إلى رأس جداول الأعمال على الصعيدين الوطني والدولي. وكانت جهودها الدؤوبة لإتاحة المعلومات، وتغيير الميول الفردية ووضع جدول أعمال للحوار العام، ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى إدماج قضايا المرأة في المواضيع الرئيسية للمناقشات حول التنمية. وهذه المنظمات عملت عن حق في تمكين الناس من أجل إحداث تغييرات في حياتهم. والتحدى المائل أمامنا هو أن نواصل توسيع وتدعيم روابط التعاون مع المجتمع المدني لكي ننهض بوضع المرأة.

يجعل من الصعب تماما عليها التصدي لقوى العولمة. وهذا العجز يعوق التنفيذ الفعال للبرامج والمشاريع من أجل النهوض بالمرأة في هذه المجتمعات، ومما يجعل من المحتم على المجتمع الدولي أن يؤيد جهودها على المستوى الوطني لمواجهة تحديات اقتصاد معولم. ويجب علينا بالمثل أن نتصرف لدعم التعاون الدولي من أجل التنمية بكفالة تهيئة مناخ دولي مناسب يعزز النمو المستدام والمنصف للبلدان النامية. وهذا سيسهل ويعزز التنفيذ الفعال لمنهاج العمل بشكل عام ومجالات الاهتمام الحاسمة بشكل خاص.

هناك عقبات أخرى أمام الالتزام العالمي بتحقيق المساواة بين الجنسين هي عبء المديونية والتنفيذ الشاق لبرامج التكيف الهيكلي، التي تمثل أغلالا حول أعناق بلدان عديدة في العالم النامي. وبالرغم من رغبة وتعاون بعض بلدان العالم النامي في تخفيف أو إلغاء الدين الثنائي عن طريق مبادرات مثل مبادرات مديونيات البلدان الفقيرة الأكثر ديناً، لا يزال عبء الدين على العالم النامي، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا كيبداً.

لقد كانت التدفقات المالية في السنوات الماضية متوقفة تقريباً، وحالات الضيق المالي التي تعاني منها البلدان منفردة زادت تفاقمًا حصائل التصدير الراكدة بينما أسعار السلع الأساسية في هبوط. ونتيجة لذلك، فإن معظم البلدان المدينة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات بشأن سداد مديونياتها ولا تزال خدمة الديون تعوق اقتصادات البلدان المدينة وتفقر الشعوب، وبنسب أكبر في حالة المرأة وأسرهم.

ويمكن لشطب الديون أن يفرج عن موارد حيوية تمس الحاجة إليها ويتيح للبلدان النامية أن تبدأ عملية إعادة بناء القطاع الاجتماعي المدمر. وتخليص هذه البلدان من عبء الديون يزودها بالوسائل التي تساعد على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وفضلاً عن ذلك،

اليوم هنا لنستعرض ما تحقق من إنجازات في مجال المساواة بين الجنسين والتنمية.

وزمبابوي، مثلها مثل معظم البلدان الأخرى، تعترف بأنه من المحتمل أن تتحقق أية تنمية مثمرة ما لم يعالج عدم المساواة بين الجنسين. وعدم إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الموارد الطبيعية والفرص يضر التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

وأود الآن أن ألفت انتباه الجمعية إلى مناهج عمل ييجين الذي جرى الاتفاق عليه في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وما تلاه من خطط عمل وضعتها الحكومات. وقد وضعت زمبابوي برامج شاملة تعالج مجالات الاهتمام الحاسمة، كما تحدت في ييجين. وزمبابوي، بالاشتراك مع المنظمات المدنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، اعترفت بالحاجة إلى هذه الشراكة لضمان التنمية المستدامة ولتحقيق المساواة بين الجنسين. ورغم أن زمبابوي قد أحرزت إنجازات ضخمة إلا أنها لم تتغلب بعد على الحواجز التي تقف في طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. إلا أن خطوات كبيرة قد اتخذت من خلال تحسين الصكوك القانونية في معظم القطاعات التي تؤثر على الإناث.

إن الزراعة هي عماد اقتصاد زمبابوي، فهي تشكل حوالي ١٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل النساء حوالي ٥١ في المائة من سكان زمبابوي. ويقطن ٨٦ في المائة من السكان في الريف. ويقدر أن المرأة تشكل ٧٠ في المائة من القوة العاملة الزراعية في زمبابوي. والأسر المعيشية التي ترأسها نساء تشكل الأغلبية في المناطق الفقيرة في الريف. وتحسين الظروف في المناطق الريفية من خلال إعادة توزيع الأراضي وتملك النساء للأراضي سوف يسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة الفقر، مما يوجد أمه أفضل وأصح، في نفس الوقت الذي يجري فيه تناول مبادئ المساواة. ويعرف الإطار

ونحن متحدون في مناهضة الجريمة البشعة المتمثلة في الاتجار بالنساء والأطفال التي تعد عالميا اليوم جريمة ضد الإنسانية. ونحن متحدون في مقتنا للصراعات التي تستهدف المرأة والطفل. ونحن ملتزمون بتحقيق العدالة للنساء وللجميع على كل من الأصعدة الوطني، والإقليمي، والدولي.

وختاما، أود أن أؤكد، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أننا لا نزال ملتزمين بتنفيذ مناهج العمل. وسنواصل العمل على تنفيذ جدول الأعمال الذي التزم به العالم. ولهذا نتطلع في هذه الدورة الاستثنائية إلى اعتماد المزيد من المبادرات الاستراتيجية لدفع المساواة بين الجنسين وتعزيز العدالة، والتنمية، والسلام في الألفية الجديدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستوفر ماتومبيكي، نائب الوزير للشؤون الوطنية، وتوفير العمالة، والتعاونيات في زمبابوي.

**السيد ماتومبيكي** (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوت وفد بلادي إلى التهانّي التي وجهت إلى السيد ثيو بن غوريياب على انتخابه للمنصب الهام لرئاسة مؤتمر استعراض ييجين ٥٠. ونزرا لثراء خبرته، نأمل في أن نعمل عملا مثمرا وناجحا بقيادته في البحث عن مقررات نقبلها كلنا حول القضايا المعقدة للمساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام. وغني عن القول إن له أن يعتمد على وفد زمبابوي لدعمه في الاضطلاع بمهامه. ونأمل، بإخلاص، في أن ينير هذا المؤتمر الطريق، وأن ينمي الوعي لدى من تنقصهم المعلومات، بالإضافة إلى توفير المعلومات حول التقدم الذي أحرزته مختلف البلدان حتى الآن في مساعيها لتنفيذ مناهج عمل ييجين.

إن هذا الموضوع يجتذب انتباها كبيرا ويثير مناقشات في مختلف المحافل على كل المستويات الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، والدولي. ويسرنا أن نذكر أننا نجتمع

وعلى الرغم من أن الحصول على الائتمان أحد العناصر الرئيسية لتمكين المرأة وجعلها قادرة على الاستفادة من المسؤوليات الاقتصادية، فإن مؤسسات الائتمان نادرا ما تعرض النساء لأنهن لا يملكن رهنا. وفي مسعى للتغلب على هذه المشكلة، عبأت النساء جهودها في زمبابوي لتشكيل نواد للإدخار، وتعاونيات ائتمان ومصارف قروية تديرها المجتمعات المحلية نفسها. وهذه إحدى الوسائل لضمان اتخاذ القرارات المناسبة للمجتمعات المحلية. وهناك جهود جارية لإنشاء مصرف للمرأة عن طريق حشد الأموال لدعم رأس المال الأساسي للمشروع.

وفي محاولة لتعزيز الآلية الوطنية وكفالة المساهمات الفعالة في الخطة الوطنية، أدركت حكومة زمبابوي أن هناك حاجة إلى آلية قوية، فضلا عن الحاجة إلى جعل منهاج العمل العالمي في متناول مدارك الجمهور. وبهذا الإدراك شرعت حكومة زمبابوي في عملية لتعزيز الآلية المؤسسية من خلال إنشاء وتشكيل مراكز اتصال معينة بنوع الجنس، بالتنسيق مع الوزارات والإدارات في زمبابوي.

وهي قد اتخذت خطوات كبرى في تعزيز النظام التعليمي الرسمي، ولا سيما على المستويين الابتدائي والثانوي. والأمر الذي لم يعالج بصورة كافية هو بذل الجهود اللازمة لتغيير العوامل السلوكية والثقافية التي يقوم على أساسها التمييز ضد الفتيات والنساء، والتي في سياقها تبذل المحاولات لتعزيز النظام التعليمي. ويوجه المزيد من الاهتمام نحو معالجة العوامل السلبية المحيطة، مثل عملية مشاركة الفتاة في النشاط الاجتماعي والمواقف السلبية تجاه الفتاة في المنزل، وفي المجتمع والمدرسة.

وبينما كان هناك تحسن ملحوظ في معدلات بقاء الفتيات في المدارس الابتدائية، فإن هناك فوارق صارخة بين الجنسين في التعليم الثانوي والجامعي. وعلى الرغم من هذه

السياسي الحالي للمرحلة الثانية لإصلاح الأراضي وإعادة التوطين لعام ١٩٩٨، أهداف البرنامج بأنها إعادة توطين الأسر بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين.

وينفذ برنامج إعادة التوطين وسيظل ينفذ من خلال نماذج مختلفة لإعادة التوطين. ومن بين القيود التي تواجهها النساء في زمبابوي محدودية فرص الحصول على المهارات التكنولوجية والقروض، والمهارات اللازمة لنظم المعلومات وغير ذلك من المتطلبات الداعمة، فضلا عن العوائق الاقتصادية.

وقد خطت معظم البرامج الإنمائية خطوات قليلة في الاعتراف بحق المرأة فيما يتعلق بإعادة توزيع الأراضي، والتدريب الزراعي، والحصول على القروض. ولكن لكي تحصل المرأة على الاعتراف الكامل، يلزم بذل المزيد من الجهود لكسب التأييد السياسي لها، ويلزم أن تشارك المرأة في جميع برامج الإصلاح الاقتصادي. ومن المهم ملاحظة أن النساء مؤهلات للإفادة من خطط إعادة توزيع الأراضي الزراعية بنفس قدر أهلية رضعائهن الذكور.

وتبذل حكومة زمبابوي جهودا لضمان توزيع الأرض بالتساوي والعدل لجميع من يحتاجون إليها. فالأرض هي المال، والمال هو الأرض. ولذا فإن استئصال الفقر بين النساء لن يتحقق إلا إذا اقتسمت الموارد بالتساوي، لمصلحة المرأة. وسيؤدي حصول المرأة على الأرض إلى تحسين تمكينها بدرجة كبيرة للغاية، وهذا مجال بالغ الأهمية للمرأة.

وأدخل أيضا برنامج تخفيف وطأة الفقر بهدف القضاء على الفقر وتقديم الدعم والمساندة بصورة مباشرة إلى المبادرات المتعلقة بسبل كسب العيش في الجماعات المحرومة، بالتركيز على النساء والفتيات الضعيفة الأخرى. وهو يشدد أيضا على تهيئة العمالة وبرامج الاعتماد على النفس.

لقد أحرزت زمبابوي تقدماً هائلاً في مجال معدل الوفيات، إذ انخفض من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٤، إلى ٤٢ في المائة في ١٩٩٧. واليوم، فإن واحدة من كل ثلاث نساء تستخدم الوسائل الحديثة لتنظيم النسل؛ وهذا واحد من أعلى معدلات استخدام وسائل منع الحمل في أفريقيا. ويتيح ذلك للنساء التحكم في خصوبتهن، الأمر الذي ساهم في خفض معدلات وفيات الرضع بدرجة كبيرة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن ٩٠ في المائة من النساء الحوامل يحصلن على الرعاية بعد الولادة، والتي يوفر ثلاث أرباعها أفراد مدربون - ووفقاً للتقرير السنوي لعام ١٩٩٩، فإن معدل وفيات ما قبل الولادة أخذ في الانخفاض - فبعد أن كانت نسبته ٤٣,٨ في المائة في ١٩٩٦، انخفض إلى ٤١.٤ في المائة في ١٩٩٧، وإلى ٤٠,١ في المائة في ١٩٩٨. ويوجد ٨٥ في المائة من السكان داخل نطاق ثمانية كيلومترات من منشأة صحية، وتبلغ نسبة السكان إلى المنشآت الصحية حوالي ٨٠٠٠ إلى ١.

وبالمقارنة، فإن الصحة تظل تستحوذ على الأولوية من جهة الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق العام. ويشهد عام ٢٠٠٠ انخفاضاً في ميزانية الصحة، وإن كان قد تم الاحتياط لذلك بفرض ضريبة الإيدز. فقد بلغ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مستوى يؤثر على معدلات الاعتلال، والوفاة على الصورة السكانية. ففي عام ١٩٩٨، قدر برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن ٢٥,٨ في المائة من سكان زمبابوي ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً، مصابون بهذا المرض. ولا يسعنا التقليل من شأن ذلك على صحة المرأة. ومرض الإيدز مسؤول عن أعلى نسبة في عبء الأمراض الوطني. ويشير تقرير صدر عام ١٩٩٩ إلى أن الأمراض ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية قد تستأثر بنسبة تصل إلى ٤٠

الفوارق بين الجنسين، فإن تحسناً حدث في زمبابوي من حيث أرقام بقاء البنات في جميع مستويات النظام التعليمي نتيجة لبرامج التشجيع التي وضعت، ولا سيما في التعليم الجامعي.

وقد وضعت حكومة زمبابوي منهجاً دراسياً يراعي الفوارق بين الجنسين لفائدة الفتاة ويشمل مواد فنية مثل النجارة. والجهتان الرئيسيتان الراعيتان لهذا المشروع هما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة التنمية الدولية الكندية. ويهدف المشروع في المدى البعيد إلى تهيئة بيئة تمكن الفتاة من الحصول بصورة عادلة على التعليم والمشاركة والإنجاز فيه. ويركز المشروع على تغيير مواقف وقيم ومفاهيم مختلفة أصحاب المصلحة الذين يضطلعون بدور في تعليم الفتاة.

وموضوع المرأة والصحة من أولويات حكومة زمبابوي. إذ تسلم الحكومة بأن الصحة الجيدة ضرورية للحياة الهانئة، وهي ملتزمة بكفالة حصول النساء على مستوى عال، وملائم، ومقدور مالياً، وفعال من خدمات العناية الصحية، بالتركيز على الوقاية وتشجيع الأساليب الصحية للحياة. وقد اتخذت خطوات هائلة في التوسع في برامج ومرافق العناية الصحية للنساء في المناطق الحضرية والريفية على السواء. ولكن هذه الانجازات تعرضت في السنوات الأخيرة لضغوط متزايدة بسبب حقائق التقشف والتضخم المالي، وزيادة السكان والأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

ورغم تزامن أزمتي الإيدز والتدهور الاقتصادي تحديات خطيرة، فإن مما له أهميته أخذ الإنجازات في الاعتبار. فالعناية الصحية الأولية الناجحة أدت إلى خفض معدل وفيات الأطفال من ١٠٠ إلى ٥٠ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨، واستمر الانخفاض في التسعينات.

ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في وجه هذه الحالة ولا ينبغي لنا ذلك. ويجب أن نتصدى للب المشكلة؛ ويجب أن نغير مواقفنا، وسلوكنا، وسياساتنا. وردنا على التخلف المنتشر يجب أن يقوم على التضامن: فهذا هو الطريق الحقيقي إلى التنمية التي هي مفتاح السلام بين الأمم. والمجتمع الدولي يدرك ذلك وهو ما يتجلى في العدد المتزايد من المنظمات الخاصة التي تأسست في السنوات الأخيرة، بعضها عالمي النطاق، ومعظمها تقريبا يتجاوب مع الأحداث الدولية باهتمام كبير وموضوعية جديرة بالثناء.

ولكن التضامن لا يمكن أن يتمخض عن نتائج ما لم يدرك الجميع الحاجة إلى المساواة، والعدل، والحرية - وللمرأة دور رئيسي تؤديه في الحياة الاجتماعية والسياسية. وللرجال والنساء طبائع وقدرات متساوية وإن كانت مختلفة إلا أنها تكمل بعضها بعضا. ولذا، فليس بوسعنا أن نبني مجتمعا جيدا بدون مشاركة فعلية من المرأة.

وفي هذا السياق، قامت اللجنة الوطنية اللبنانية للمرأة بوضع خطة عمل تدرج في إطار الاستراتيجية الشاملة للدولة التي تستهدف تحقيق، المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وتعزيز دور المرأة في كافة برامجنا الإنمائية. ويضمن القانون اللبناني للمرأة حقوقها، وإن كان يتم تطبيقه دون مساواة إلى حد ما، تبعا لمخطط المرأة ومستوى تعليمها.

لقد عانت المرأة اللبنانية بشدة من الاعتداءات الإسرائيلية والحرب والاحتلال الذي استمر أكثر من عقدين. وكم من أم فقدت أبناءها؛ وكم من زوجة فقدت زوجها؛ وكم من أرامل، ومعوقات، وسجينات، ونازحات اضطرن إلى العمل لإعالة أسرهن بمفردهن، مما اضطرت كثيرات منهن بطبيعة الحال، إلى ترك الدراسة. ولقد تأثر بهذا الوضع كل أنحاء لبنان، وخلف التروح بأعداد هائلة الموت والدمار في

في المائة من العبء الصحي الوطني في زمبابوي. ونتيجة لذلك، زادت وفيات البالغين زيادة ملحوظة.

ومع التزام حكومة زمبابوي الكامل بتشجيع المساواة بين الجنسين، فإن حالة الاقتصاد العام السائدة كان لها تأثير سلبي على الجهود التي تبذل في هذا المجال. ولقد اضطرت حكومة زمبابوي للعمل بموارد مالية وإنسانية محدودة، مما جعل انفاذ منهاج العمل، بكفاءة وفعالية عملية صعبة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأن مدة البيان محددة بسبع دقائق فقط. والآن، أعطي الكلمة لسعادة السيدة أندريه لحد رئيسة وفد لبنان.

**السيدة لحد** (لبنان) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام لاهتمامه بعقد هذه الدورة الاستثنائية التي ينصب الاهتمام خلالها على تنمية البشرية والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، وثمة تحديات ثلاث تواجه مجتمعا عصري: النمو، بحيث يمكن لكل فرد أن ينعم بالعيش في كرامة؛ والمشاركة، من أجل القضاء على عدم المساواة؛ والتنمية، بما في ذلك تنمية الذكاء، والحرية والمعرفة.

إن أسباب التخلف ليست اقتصادية فحسب، بل هي ثقافية وسياسية، أيضا. وثمة شرائح عريضة من شعوبنا لا تزال أمية ولا سبيل أمامها للحصول على التعليم والبشر يضطهدون غيرهم من البشر لأسباب اقتصادية، وسياسية، ودينية، وعنصرية. وثمة هوة أخذت في الاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، بحيث وصل الوضع بالأخيرة إلى مرحلة مروعة. ومما يزيد من الهوة اتساعا عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

وهذه بالطبع ليست مهمة سهلة. إنها محاولة طويلة الأجل تعني أن التغلب على العقبات الحالية يتطلب إرادة سياسية ضخمة. ومن الواضح أن المهمة معقدة من جراء التغيرات الأساسية التي تقع في العالم اليوم، بما في ذلك العولمة. وفي السنوات الخمس التي انقضت على بيجين، لم يتمكن العالم من الرد بصورة مناسبة على التحديات الجديدة التي تطرحها الحروب الأهلية، والصراعات بين الأعراق، والاتجار في المخدرات والأسلحة، ووباء الإيدز وغيره من الأمراض المعدية الخطيرة. وأكثر الحقائق إثارة للحرز هي أننا لم نتمكن من العثور على طريقة لحل مشكلة الفقر التي لا تزال بصورة عامة تتزايد بدلا من أن تتقلص. وتؤثر جميع هذه الظواهر الرهيبة التي تقع اليوم في ملايين النساء في جميع أنحاء العالم، وتشكل عبئا إضافيا على أكتافهن الهشة بالفعل.

وما فتئت طاجيكستان تعاني من أهوال الحرب الأهلية، ولا تزال تعاني من المشاكل المرتبطة بهذه الحرب. وما فتئ الصراع بين الطاجيك الذي دام خمس سنوات يجلب معاناة ودمارا للاقتصاد والمجتمع بصورة لا توصف. ويقدر الدمار بمبلغ ٧ بليون دولار. وهذه ضربة خطيرة لاقتصادنا الوطني وللمجتمع الطاجيكي. وقد تأثرت الحلقة الأساسية في سلسلة مجتمعنا - الأسرة - ويتحمل العبء الفئتان الأضعف: المرأة والطفل. وتوجد ٢٠ ٠٠٠ أرملة و ٥٥ ٠٠٠ يتيم في طاجيكستان - وهي النتيجة الحزينة لحرب يقتل فيها الأخ أخاه. ففي الوقت الذي بدأنا فيه التحرك نحو الديمقراطية والتقدم، دفعنا الصراع إلى الوراء سنوات عدة.

واليوم هناك تفاهم واضح في مجتمعنا على أنه تم الوصول إلى الحد في الفوران السياسي والاجتماعي - وبتوقيع الاتفاق العام لإقامة السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان، وضعنا نهاية لفصل مأساوي في تاريخ

كل مكان. وكان للمرأة اللبنانية دور نشيط في تحرير الأراضي المحتلة. ويجب عليها الآن أن تبذل جهدا أكبر من أجل إعمار الوطن حتى تندمل الجراح التي خلفتها الحرب.

وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم اللجنة الوطنية وعدد من المنظمات غير الحكومية بتنظيم حملات لتعليم الفتيات والنساء وتأهيلهن للقيام بدور نشط. غير أن الاحتياجات في هذا المضمار هائلة.

إن الاحتياجات كبيرة. وهذا هو السبب في أنني أود في الختام أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الحالة المفجعة والبائسة للشعب في جنوب لبنان، بعد أن تحرر من نير الاحتلال الإسرائيلي. لقد دمرت قرانا، ولم تعد هناك مياه؛ ولم تعد هناك أية طرق أو كهرباء أو صناعة أو زراعة. ومعظم العائدين وجدوا بيوتهم مدمرة. وأناشد ضمير العالم العمل بأسرع ما يمكن على تنظيم المساعدة الكبيرة والعاجلة لضمان ألا تؤدي بنا المعاناة في الجنوب اللبناني إلى مزيد من الحرب والكوارث.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيد رشيد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

**السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):** يشارك وفد جمهورية طاجيكستان بالكامل في التقييم، الذي جرى الإعراب عنه هنا في قاعة الجمعية العامة هذه، بأن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين التي تمثل قدر هائل من العمل لتحليل وتنفيذ منهاج عمل بيجين - هي ردنا المشترك على تحديات اليوم الجديدة ونحن نبين إرادتنا المنفردة وعزمنا الكامل على إيجاد الطريقة الأنجع لضمان أن تتمكن المرأة من العيش بكرامة والتمتع بمركز اجتماعي واقتصادي محسن في القرن الحادي والعشرين.

أصبحت القوة الدافعة والحافزة على استحداث نُهج جديدة لقضايا نوع الجنس.

ونحن نواصل إشراك المزيد من النساء على صعيد الدولة في طاجيكستان، وبلغت نسبة مشاركة المرأة على الصعيد الإداري حالياً ١٦ في المائة. كما يجري النهوض بالقدرات الذهنية الضخمة للمرأة وبإمكاناتها في الأنشطة المهنية والأعمال التجارية. وتوجد أربع رئيسات على صعيد الحكم المحلي، كما أن ٩٥ في المائة من النواب على صعيد الحكم المحلي من النساء. وفي طاجيكستان اليوم من المؤلف الآن رؤية سيدة في منصب نائبة في الحكومة فهي تعمل نائبة رئيس في البرلمان أو تتأثر شركة كبيرة أو تعمل نائبة لرئيسها. وتشارك المرأة بنشاط أكبر في إدارة الحكومة وفي الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد. ويرجع هذا كله، بدرجة كبيرة، إلى جهود رئيسنا السيد رحمنوف.

والمرأة نشطة في استعادة السلام والوفاء في طاجيكستان، وهي تشترك مع الرجل في بناء السلام لما بعد الصراع. وقد أعطيت الضمانات القانونية، وتعتبر الحالة السياسية مستقرة الآن. والحكومة مهتمة بتطوير النشاط السياسي للمرأة. ويوجد اليوم اتجاه جديد في أرجاء مجتمعنا. وفي السنوات الخمس الماضية، قمنا بتأسيس ٥٤ منظمة غير حكومية نسائية تعمل بنشاط مع الحكومة. ويتم تشغيل كثير منها بدون ضرائب، وأود أن أشير إلى أن ٣٥ في المائة من جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في بلدنا ترأسها امرأة.

وأدت سياسة إقامة اقتصاد سوقي موجه اجتماعياً التي انتهجتها الحكومة إلى تهيئة فرص جديدة أمام المرأة. وبالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وبهدف توفير قدر أكبر من الحرية الاقتصادية للمرأة وتنمية كامل إمكاناتها، تم وضع برامج من أجل تمويل الأعمال الحرة التي تضطلع بها النساء ويجري تنفيذها في الوقت

طاجيكستان المستقلة. وقد وصلت دولتنا السيادية الشابة الآن في مرحلة جديدة خلاقة. وبالدعم الدولي تأخذ حكومتنا خطوات نحو التغلب على نتائج الحرب الأهلية، ونقوم الآن بمحصد أول ثمار جهودنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد فتحت استعادة السلام والاستقرار في طاجيكستان فرصاً جديدة لتعزيز فعالية سياساتنا الاجتماعية وجعلها أكثر تصويماً وتركيزاً.

وبالرغم من الحالة المالية والاقتصادية الصعبة، تحاول حكومتنا زيادة المرتبات وتقديم المساعدات إلى الطلبة وجدول المعاشات. وتعتطي موارد هامة للاجئين والمشردين ولا سيما العائلات التي عانت من الصراع. ونحن نحاول إعادة تشييد المنازل، والجسور والطرق، وإعادة بناء الهيكل الأساسي الاجتماعي والصناعي. ولكل هذه التدابير أثر إيجابي على حالة المرأة، التي تشكل أغلبية سكاننا. وعملاً بقرارات بيجين، تواصل في طاجيكستان تنفيذ تدابير لضمان المساواة للمرأة والرجل. ويضمن دستورنا الجديد الذي اعتمد بعد استفتاء في جميع أنحاء البلاد الحقوق المتكافئة للرجال، والنساء. والمساواة القانونية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة محفوظة في قانوننا العمالي وفي القوانين التي تحكم الزواج والأسرة والعمالة والتعليم. ويكرس القانون المنظم لشؤون الصحة انتباهها خاصاً لتلك القضية. وللمرأة الآن حرية الاختيار في مجال الصحة الإنجابية. وأدى هذا إلى انخفاض في وفيات الأمهات من حالات الإجهاض من ٣٠ في المائة إلى ١١ في المائة.

وفي بلدنا، نعمل الآن في إعداد خطة وطنية لتعزيز وضع المرأة للفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥. وهي تركز على مجالات الاهتمام الـ ١٢ بحيث تعزز دور المرأة في مجتمعنا وتحسن رفاهيتها. ونحن نسللك الآن نهجاً خاصاً. وترأس امرأة اللجنة المسؤولة عن تنفيذ منهاج عمل للمرأة والتي

الولادات دون وجود موظفين طبيين. ونتيجة لذلك يتوفى كل عاشر وليد، ويعاني كل رابع وليد من مشاكل طبية شتى.

وأُسفرت الحالة الاقتصادية الصعبة والافتقار إلى التغذية الملائمة عن إصابة ٦٠ في المائة من النساء الطاجيك في سن الإنجاب بفقر الدم، وفي السنوات الأخيرة زادت إصابة صغار الفتيات بهذه العلة بنسبة ١٥٠ في المائة.

وبغية حل هذه المشاكل، وضعت الحكومة برنامجا وطنيا لمكافحة فقر الدم. ونأمل في أن توصل البلدان المانحة والمنظمات الدولية تقديم الدعم الضروري لنا لحل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الملحة المتصلة بالنساء.

وتسبب الصراع، في طاجيكستان في إلحاق ضرر بالغ بالبيئة والزراعة، مما يدفعنا مرة أخرى إلى بحث مشكلة حصول السكان على المياه الصالحة للشرب. إن منطقتنا الجبلية، التي تعد خزاناً للمياه لمنطقة آسيا الوسطى كلها لا تعاني من نقص المياه. وتنحصر المشكلة في الحصول على مياه نقية للشرب بقدر كاف كما ونوعاً. وهناك إحصائية معروفة جيداً تفيد بأن نصف سكان العالم يعيشون في أوضاع غير صحية بسبب تلوث المياه، الذي يسبب أكثر من ٥ ملايين حالة وفاة و ٣ بلايين حالة مرض كل سنة. وتكون النساء والأطفال معرضين بصورة خاصة للإصابة بالأمراض المعدية. وبغية جذب انتباه المجتمع العالمي إلى هذه المشكلة العالمية، اقترحت طاجيكستان إعلان سنة ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة. ونأمل في أن تدعم الدول الأعضاء، مبادرتنا وأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين المقبلة قراراً ملائماً.

لقد أولت مجموعة القيم التقليدية لشعب الطاجيك المرأة على الدوام أهمية خاصة وكرمتها. ومنذ فجر التاريخ اتبعنا تقليداً بإيلاء أكبر قدر من الاحترام للنساء، بصفتهم

الحاضر. كما يجري تنفيذ برنامج آخر لتوفير الائتمانات الصغيرة للنساء وللأسر المعيشية التي ترأسها نساء. وترمي هذه وغيرها من التدابير والتي اتخذتها حكومة طاجيكستان إلى تجميع الجهود لاتخاذ قرارات معقدة بشأن كيفية تحسين مستوى المعيشة، أو من خلال تحديد الحجم الكامل لمشكلة الفقر في المقام الأول.

إن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان طاجيكستان يعيشون دون خط الفقر، وهناك ميل مزعج نحو تأنيث الفقر في بلدنا. وتتفاقم هذه المشكلة بكثرة عدد الأطفال في معظم الأسر حيث يتعين أن تقوم المرأة بالواجبات التقليدية لرعاية الأطفال إضافة إلى قيامها بنشاطها الاقتصادي. كما أن الحالة الاقتصادية الصعبة، وتدمير نمط الحياة التقليدية السابقة، وانخفاض مستوى التعليم واستحالة الحصول على وظيفة في ميدان تخصص المرأة، دفعت بعض النساء إلى رفض المعايير والقيم القديمة. ومما يؤسف له، أن مجموعات إجرامية أخذت الآن تجتذب النساء في أغلب الأحيان إلى ممارسة أنشطة غير قانونية، لا سيما الاتجار بالمخدرات، الذي أصبح يشكل النواة الآخذة في النمو بسرعة للاقتصاد السري في وسط آسيا. ويتعين علينا أن نوحّد جهودنا لمكافحة هذه الآفة في أرجاء العالم.

وثمة شاغل رئيسي آخر للحكومة طاجيكستان هو صحة السكان، لا سيما صحة النساء والأطفال. لقد دمرت الحرب الأهلية قطاع الصحة في بلدنا، وغادر موظفون طبيون مؤهلون كثيرون البلد. والحالة صعبة بصفة خاصة في الجزئين الجنوبي والشرقي من البلد، حيث أسفر القتال عن تدمير مستشفيات كثيرة تدميراً تاماً أو جزئياً، وضاعت جميع المعدات الطبية ولا يمكن استرجاعها.

ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الولادات في المنازل إلى ما نسبته ٣٠ في المائة، وتتم نسبة ٩٠ في المائة من تلك

ولقد كان منهاج عمل بيجين ولا يزال نقطة مرجعية في العملية المستمرة المتمثلة في رسم سياسات سنغافورة. ويسرني أن أبلغكم بأنه قد تم تنفيذ كثير من التوصيات وأنا نواصل إحراز التقدم.

وعلى سبيل المثال، في مجال المرأة والعنف، عدلت سنغافورة ميثاق المرأة لزيادة تعزيز حماية نساتنا من العنف وتوسيع نطاق الحقوق القانونية في الحماية للنساء المتزوجات. وعدل أيضا قانون الجزاءات في بلدنا لتعزيز حماية العاملين المتزلين المهاجرين ومعظمهم من النساء.

وفيما يتعلق بالنساء وحقوق الإنسان، اعتمدت سنغافورة سياسة المساواة في الفرص التي تستند إلى مبدأ اختيار الأشخاص على أساس الكفاءة (الأهلية والجدارة). ويشكل هذا المبدأ أساسا لتخطيط سياساتنا العامة وتنفيذها. وتتوفر للمرأة السنغافورية فرص متساوية للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها التعليم والصحة.

وعندما حصلت سنغافورة على استقلالها في عام ١٩٦٥، كان معدل وفيات الرضع مرتفعاً، وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً وكان جزء كبير من السكان يعيشون في مساكن غير ملائمة. لقد خفضنا معدل وفيات النفاس بين الأمهات في سنغافورة لكل ألف مولود حي أو مَيِّت إلى أقل من ١ في المائة. ومنذ عام ١٩٩٥، ظل معدل وفيات الرضع الإناث عند نسبة ٥ تقريباً لكل ألف مولود حي لمقيم.

ويستمر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين نساء سنغافورة من سن ١٥ عاماً فأكثر في التحسن، حيث ارتفع إلى ٨٩ في المائة في عام ١٩٩٨. والإناث اليوم في الجامعات والكليات التقنية يشكلن نصف المقيدتين تقريباً. ويزداد عدد الإناث اللائي يقتحن المحلات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٤ كانت هناك

أمهات، وللنساء اللاتي تتحملن المسؤولية عن المنزل، وللنساء اللواتي ننسب إليهن السلام، والحب، والرفاهية، والترعة الخلاقة، والرخاء. ومع أن حكومة طاجيكستان تؤيد بثبات مبادئ وروح منهاج عمل بيجين فهي ترى أن مهمتها الرئيسية تتمثل في تهيئة الأوضاع الضرورية من أجل تعزيز وتطوير إمكانات كل إنسان وإزالة جميع أشكال الظلم القائم على أساس الجنس. وتتوفر لدينا الإمكانيات الضرورية لتطوير مجتمع يقوم على التساوي في الحقوق وفي الفرص، ويجسد مصالح الرجال والنساء، على حد سواء.

وتزودنا استعادة السلام والاستقرار في بلدنا بما يطمئن بأن طاجيكستان ستتحرك نحو التنمية المستدامة والإبداع في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة يو - فوي شون، كبيرة الأمراء البرلمانيين في وزارة التنمية المجتمعية في سنغافورة.

**السيدة يو - فو** (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني كثيراً أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إن حكومة سنغافورة ما زالت ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددها إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادرين في عام ١٩٩٥. ونأمل في أن تزودنا هذه العملية الاستشارية بخبرات ومعارف عميقة جديدة وفي أن تحقق تقدماً ملموساً بشأن النهوض بالمرأة في الألفية الجديدة.

قبل خمس سنوات، اعتمد ١٨٩ بلداً بالإجماع مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر الموجزة في منهاج عمل بيجين وتعهدت تلك البلدان بتحقيق المساواة بين الجنسين وأشكر الجمعية العامة التي منحتني الفرصة لأن أحظى بمشاطرتها الطريقة التي ترجمت بها سنغافورة الأقوال الرنانة إلى واقع بإظهار دعماً لهذا المسعى العالمي.

المنصرم كانت ٤٢ في المائة ممن نالوا جوائز اليوم الوطني من النساء. وهذه الجوائز هي أعلى صور التقدير في سنغافورة.

وهناك اليوم عدد أكبر من النساء اللاتي يشغلن وظائف تنفيذية عليا. ففي عام ١٩٩٤ لم تشغل أي امرأة مركز القاضي في المحكمة العليا ولم تشغل المرأة سوى ١٨ في المائة من مناصب القضاة في المحاكم الأدنى مرتبة. ومنذ عام ١٩٩٩ عينت امرأتان ضمن قضاة المحكمة العليا وأصبحت نسبة ٤٤ في المائة من قضاة المحاكم الأدنى مرتبة من النساء. وفي العام الماضي عينت أول امرأة قائدة لشعبة شرطة وأول امرأة أمينة دائمة في الخدمة المدنية وأول امرأة تترأس مجلسا تشريعيا لتكنولوجيا المعلومات.

وفي عام ١٩٩٩ أصدرت وزارة القوى العاملة ومؤتمر النقابات الوطنية والاتحاد الوطني لأصحاب العمل في سنغافورة المبادئ التوجيهية الثلاثية بشأن عدم التمييز في إعلانات الوظائف، بغية تثقيف ومساعدة أرباب العمل. وهبطت نسبة إعلانات الوظائف التي تنص على معايير تمييزية، بما في ذلك التفرقة بين الجنسين، من ٣٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى أقل من ١ في المائة في هذا العام.

وهناك فرص جديدة مشيرة تنتظر المرأة السنغافورية ونحن نتحرك صوب اقتصاد قائم على المعرفة. وسوف تساعد التكنولوجيا المرأة في أن تصبح في وضع يتيح لها أن تساعد نفسها. وعلى سبيل المثال فقد بدأت الرابطة النسائية للمهنيات وسيدات الأعمال السنغافورية شبكة إلكترونية نسائية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لتكون موردا من أجل صاحبات العمل الآسيويات. وفيما تصبح فرص تحقيق الذات في متناول كثير من النساء وبصورة متزايدة، يكون لزاما على الرجل والمرأة على السواء أن يمارسا القيم الأساسية السليمة التي تقوي الروابط الأسرية والاجتماعية.

طالبة واحدة بين كل ثمانية من طلاب الهندسة. وارتفع هذا المعدل إلى واحدة بين كل ثلاثة في عام ١٩٩٨. وقفز تملك النساء للمساكن من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٥١ في المائة في هذا العام.

ونحن ندرك أن التعاملات يواجهن الكثير من التحديات وهن يحاولن التوفيق بين أدوارهن المتعددة كعاملات وأمهات وزوجات وبنات. وعليه تم إدخال حوافز ضريبية سخية للعاملات، وجرى تشجيع أصحاب العمل على منح إجازة خاصة للعاملة التي يمرض أطفالها. وتقدم الحكومة إعانات لرعاية أطفال الأم العاملة التي تضع أطفالها في مراكز رعاية الطفل، وارتفع عدد الأماكن المدعومة في مراكز رعاية الطفل من ٢٠٠ ١٥ في عام ١٩٩٠ إلى ٤٤ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩. ومكنت هذه التدابير المرأة السنغافورية من تحقيق طموحاتها في الجمع بين حياتها العملية وحياتها الأسرية. وارتفع كذلك معدل مشاركة الإناث في سوق العمل من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٩.

ولم ترتفع أعداد النساء في سوق العمل وفي الميادين التي يهيمن عليها الرجال تقليديا فحسب بل ارتفعت أعداد من أصبحن يحققن أجرا أعلى. ففي عام ١٩٩٤ لم يكن هناك سوى ١٨ في المائة من العاملات أي نحو ٤٠٠ ١١٣ امرأة يكتسبن أكثر من ٢ ٠٠٠ دولار سنغافوري في الشهر. وخلال خمس سنوات ارتفع هذا الرقم بنسبة ١٤٦ في المائة.

ومن بين مجالات اهتمام منهاج عمل بيجين، المرأة واتخاذ القرارات. فنسبة من يشغلن وظائف مهنية وتقنية وإدارية وتنفيذية قد ارتفعت من ٢٩ في المائة إلى ٣٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. وأسهمت المرأة أيضا بقدر كبير في التنمية المجتمعية والوطنية. ففي العام

**السيدة غوميز ماغندا (المكسيك)** (تكلمت بالانكليزية): يتوجه الوفد المكسيكي بالتهنئة إلى السيد غورياب ويتمنى له كل التوفيق في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

ويتألف وفدنا من مشرّعين وموظفي خدمة عامة ونساء من المجتمع المدني، مما يعكس الطابع التعددي لدولتنا. وبعد خمس سنوات من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين تمثل حكومة المكسيك في هذه الجمعية لتؤكد التزامها بما يجري من تنفيذ لمنهاج عمل بيجين، وللحديث عما تحقق من إنجازات صوب الهدف المشترك وهو تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة.

لقد اتخذنا إجراءات كثيرة، من بينها تعزيز التشريعات لصالح المرأة وبناء إطار مؤسسي يجسد التزام السلطة العامة بالمساواة بين الجنسين.

وفي عام ١٩٩٦ أسس رئيس الجمهورية، السيد إيرنيستو زيديو، البرنامج الوطني للمرأة، وهو صك حكومي ثابت النظر يحدد الالتزامات والإجراءات التي تكفل ممارسة الفتيات والنساء الكاملة لحقوق الإنسان، والتمتع بمزايا التنمية في ظل ظروف مساوية للظروف التي يتمتع بها الرجال. وهو يساعد في ترجمة مبدأ المساواة القانونية بين الرجل والمرأة إلى واقع عملي على النحو المبين في المادة ٤ من دستوريا. وجاء إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة، وهي هيئة مسؤولة عن تنسيق البرنامج ومتابعته، خطوة للأمام، وعزز إدراج نهج جنساني في السياسات العامة.

وعلى المستوى التشريعي الاتحادي، أنشأنا لجنا معنية بالإنصاف بين الجنسين ولجنة مكونة من المجلسين التشريعيين في برلمان المرأة، الأمر الذي كان له تأثير حاسم

وفي سنغافورة نشهد استمرار حاجة الأفراد والمجتمع والحكومة إلى العمل في شراكة بغية تحسين الأحوال المعيشية للمرأة والرجل ولأسرنا.

ولتأكيد التزامنا بالنهوض بالمرأة انضمت سنغافورة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عقب اعتمادنا لمنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ بفترة وجيزة. وشكلت حينذاك لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ الاتفاقية. ويسرني أن أفيد أن التقرير الأولي لسنغافورة قدم إلى الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وفي الختام فإن المفاوضات بشأن وثيقة النتائج التي تعتمد في هذه الدورة الاستثنائية تثير تحديات. ويود وفد بلدي أن يسجل تقديرنا للعمل المضي الذي قامت به اللجنة التحضيرية وكل الشركاء في التفاوض للتوصل إلى مجموعة جديدة من خطط العمل تنقلنا إلى العقد القادم. وينبغي أن تكمل الوثيقة الجديدة التي تصدر عن هذه الدورة الجهود التي تبذلها بلداننا، كلما كان ذلك ملائما. وينبغي أن تشجع على التعاون الفعلي بين الحكومات والمجتمع المدني. وبهذه الروح تجدد حكومتي التزامها بعملية بيجين زائدا ٥.

**الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية):** أود أن أعلم الممثلين أننا، بالسرعة التي نسير بها، لن نتمكن من الانتهاء في الوقت المناسب من جلسة هذا الصباح، وعلى ذلك فسوف يؤجل اثنان من المتكلمين إلى جلسة المساء.

فاسمحوا لي لذلك، أن أناشد المتكلمين أن يحدوا من وقت إدلائهم ببياناتهم ليقصر على الدقائق السبع المسموح بها هنا في الجمعية العامة.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غوادالوب غوميز ماغندا، المنسقة العامة للجنة الوطنية للمرأة في المكسيك.

إن عملية التحديث في بلدي وارتفاع مستوى التعليم بين النساء أتاح لهن الوصول إلى فرص عمل أفضل وأكثر. ونحن نساعد أيضا التجمعات الزراعية للمرأة الريفية بتوفير القروض وتنويع أنشطتها.

وفي مجال حقوق الإنسان، أود أن أبرز امثالنا للالتزامات الدولية مثل الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، واتفاقية بيلم دو بارا، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي كانت المكسيك من أوائل البلدان التي وقعت على بروتوكولها الإضافي. ويجب أيضا أن نبرز الإصلاحات التي أدخلت على دستورنا والرامية إلى مساعدة ضحايا الجريمة وضمان احترام حقوق الطفل، الذي استفاد فعلا من قانون بشأن حماية حقوق الطفل والمراهقين.

ويتلقى الأزواج والشركاء القانونيون للعاملات في الدولة الآن رعاية طبية، كما أننا وضعنا عقوبات ضد العنف المتزلي.

إن القوانين تتطلب سياسات عامة تكفل الامتثال لها. ولهذا وضعنا برنامجا وطنيا ضد العنف المتزلي ساهم جنبا إلى جنب مع التحقيقات، في زيادة الوعي بهذه المشكلة الاجتماعية الحادة جدا ومنعها. وقد عززنا أيضا تدريب المعنيين في ميدان العدالة وتوعيتهم الأمر الذي أدى إلى تقديم عناية أفضل لضحايا العنف.

وبالرغم من أن مشاركة المرأة في المجال العام قد ازدادت - فللمرة الأولى تتولى امرأة منصب وزير الخارجية، كما أن عدد أعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ من النساء قد ازداد - لا يزال وصول المرأة الحقيقي إلى مواقع اتخاذ القرار بحاجة إلى أن يتحقق. وهذه الإجراءات وغيرها، التي تحققت بفضل جهود الحكومة والمجتمع المدني المتضافرة، واردة بالتفصيل في تقرير وزعناه على الوفود.

في وضع إطار قانوني ذي منظور جنساني وخال من أية أحكام تمييزية ضد المرأة.

وبالإضافة إلى هذه المنجزات، دعت اللجنة إلى إنشاء هيئات مماثلة على مستوى حكومات الولايات ومجالسها التشريعية، وإلى سن قوانين وتنسيق العمل من أجل النهوض بوضع المرأة.

وبسبب اتساع نطاق القوانين بين مجالات الاهتمام الخاص في منهاج عمل بيجين والمبادئ التوجيهية لبرنامجنا الوطني، سأبرز عددا قليلا فقط من أهم الإجراءات التي اتخذت امثالاً لمنهاج العمل.

بغية زيادة إبراز وضع المرأة ومساهمتها في عملية التنمية، تلزم إحصائيات توضع حسب نوع الجنس، وقد قمنا بتجميعها. ولدينا أيضا نظام لمؤشرات تخص الجنسين مكننا من أن نرصد عن كثب وضع المرأة المكسيكية.

في القطاع التعليمي، قضينا على أوجه عدم المساواة فيما يخص انضمام البنات والشابات إلى المدارس والانتظام في الدراسة. وقد عارضنا أيضا المضمون والسلوكيات الجنسية في التعليم، مكرسين اهتماما خاصا للمرأة الريفية والأصلية وأيضا للمرأة الحضرية المهمشة، وكثير منهن أميات.

وفي مجال الرعاية الصحية، يمكن ملاحظة التقدم في ارتفاع متوسط العمر الافتراضي للمرأة المكسيكية: ٧٧ عاما. وقد أقمنا نظام البطاقة الصحية الوطنية للمرأة، تمكنها من الحصول على رعاية صحية مدى الحياة. وأحرزنا تقدما في الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي والوقاية منها ووسعنا خدمات تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية. كما يولي اهتمام "خاص بمنع وتنظيم الحمل بين المراهقات".

ولمواجهة مشكلة الفقر، عززنا الأنشطة الإنتاجية للمرأة، وعلى وجه الخصوص للمرأة الريفية والأصلية التي كرسنا لها موارد مساوية على الأقل لتلك المخصصة للرجل.

للإعداد لهذا المؤتمر. وبمشاعر مختلطة من الوفاء والقلق يسر وفد بلدي أن يبلغ بتقييم الفلبين للمنجزات التي تحققت والعقبات التي تواجه في السعي نحو تحقيق الالتزامات العديدة التي قطعناها على أنفسنا.

وتقييمنا، الذي أعد بشكل مشترك مع مجلس تقييم منجزات المنظمات غير الحكومية الفلبينية، بين مجالات بالغة الأهمية تتطلب المزيد من الاهتمام من جانب الحكومة، عن طريق اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية، في شراكة مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الناشطة.

منذ مؤتمر بيجين، تأثرت حياة المرأة الفلبينية إلى حد خطير نتيجة الأزمة المالية التي هزت المنطقة. وقد فاقم قدوم العولمة ونتائج السلبية الضغوط التي نشعر بها وأثر على قدرتنا على أن نفد بشكل فعال الالتزامات التي قطعت في المؤتمر. ومما مكنا من مواجهة جميع متطلبات السكان المتزايدة العدد هو التزام الفلبين بتعزيز الآلية الوطنية للنهوض بوضع المرأة - الأولى في آسيا - التي أنشئت في عام ١٩٧٥، وذلك قبل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٧٩. وفي ظل خلفية من الحقائق القاسية التي واجهتنا خلال تلك الفترة، سعت الحكومة الفلبينية، ومعها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الرئيسية للمجتمع المدني، إلى احترام التزاماتها محققة الإنجازات التالية.

أولا، البرنامج الفلبيني للتخطيط المراعي للجنسين يسر تنفيذ منهاج عمل بيجين بمداول زمنية للتنفيذ مدتها ست سنوات تتزامن مع خطة الحكومة متوسطة الأجل. وقد كان هذا مرشدا عمليا للحكومة ولكل شركائها في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لالتزامات الفلبين بمنهاج عمل بيجين: وهو نهج متكامل إزاء نوع الجنس، والفقر والحكم.

ومن الواضح أن وضع المرأة المكسيكية قد تحسن بشكل كبير. ومع ذلك، لا تزال بعيدين عن تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. وسيكون علينا أن نزيد جهودنا لخفض حالات الوفيات بين النساء في فترة النفاس، والإقلال من ضعف المرأة الأصلية الفقيرة والنساء المعوقات والمسنات، وكذلك توسيع الفرص أمام المرأة في سوق العمالة والقضاء على العقبات القانونية التي لا تزال تنال من حقوقها.

يجب أيضا أن نؤكد على ضرورة زيادة التوزيع العادل للمسؤوليات المنزلية والأسرية. وسنواصل السعي أيضا إلى تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية لنكفل أن يصبح الاهتمام الممنوح لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين من سياسات الدولة.

إن تصديق المكسيك على إعلان ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة شجع حكومتنا وكل النساء المكسيكيات على مواصلة السعي لتحقيق المساواة والفرص المتساوية. والهدف الذي وضعناه لأنفسنا كان حفازا رئيسيا للتقدم الذي حققناه. وبعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين، فإن كشف الحساب إيجابي بشكل عام. ذلك أنه جرى تدعيم المؤسسات التي تعزز النهوض بالمرأة، مثلها مثل التزام الدولة والمجتمع بأسره بمواصلة طريق الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

وسوف نواصل جهودنا لإقامة دولة أكثر ديمقراطية، قائمة على العدالة، يشارك فيها جميع المكسيكيين من رجال ونساء مشاركة كاملة ومتساوية.

**الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيدة أميلو بينيتيز - رئيسة اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية في الفلبين.

**السيدة أميلو بينيتيز - رئيس (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية):** يقدر وفد بلادي كل الجهود التي بُذلت

وتنفذ لجنة الخدمة المدنية مبادئ تتعلق بالجنسين والتنمية في توظيف وتعيين وإبقاء الموظفين الحكوميين عن طريق تخصيص حصة ٣٠ في المائة في الوظائف العليا في الخدمة المدنية لهذا الغرض.

وقد قمنا أيضا بسن تشريعات على الصعيد الوطني. وبادرت الفلبين باتخاذ قرارات بشأن العمال المهاجرين، والمرأة الريفية، والمرأة في المجتمعات الأصلية، والنساء والمعوقات والمسنات. وفي برنامجنا الصحي، شددنا بصفة خاصة على الصحة العقلية لمجموعات خاصة. ووقعت الفلبين أيضا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد بدأ الكونغرس عملية التصديق عليها.

وعلى الصعيد الوطني، يجري تعديل معظم القوانين التي تتضمن أحكاما تمييزية، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتخضع الآن مشاريع القوانين الجديدة للتحليل الجنساني قبل سنّها.

ويتخذ وفد بلادي موقفا قويا جدا إزاء ثلاثة شواغل ذات أولوية وهي، العمال المهاجرون، والاتجار بالنساء والأطفال، والعنف ضد المرأة. ونضم صوتنا إلى وفود البلدان التي لها عدد كبير من العمال المهاجرين في البحث عن طريق تهئية عودتهم وإدماجهم من جديد في مجتمعاتنا.

أما ممارسة طلب العروس بالبريد فقد أعلنت أنها غير قانونية وحرّمت. واستضافت الفلبين مؤخرا، بدعم من حكومة الولايات المتحدة، المبادرة الإقليمية الآسيوية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لاعتماد برامج عمل لحل دائم لهذه المشكلة يتضمن المنع، والحماية، والمقاضاة، والإدماج. وبعد ظهر اليوم، يرفع فريق تقريره المتعلق بذلك إلى الأمم المتحدة.

وقد أدمج تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع تراعي الجنسين ضمن أدوار ومسؤوليات المسؤولين العاملين والعاملين معهم عن طريق عقود أداء فردية.

ولأن بعض الخطط فشلت بسبب الافتقار إلى الموارد، اتخذت الحكومة الفلبينية خطوة جريئة بالمعاملة التفضيلية - في مجال الميزنة التي طرحها السناتور شاهاني منذ عام ١٩٧٥، بتشريع سياسة مالية للتنمية والفوارق بين الجنسين عن طريق قانون بمخصصات سنوية. وهذا القانون يوجه جميع المؤسسات الحكومية إلى تخصيص ما لا يقل عن ٥ في المائة من ميزانياتها الإجمالية لتنفيذ خطة التنمية لتمكين المرأة. وقد امتثلت ١٣٤ وكالة حكومية في الوقت الحاضر لهذه السياسة المالية مقابل ٦٩ وكالة في عام ١٩٩٨.

وبادرنا أيضا بالقيام بعملية مراجعة فيما يتعلق بالجنسين تتناول الحواجز والمعوقات وعدم الحصول على الموارد لتمكين المرأة. وتم كذلك تنظيم مراكز التنسيق لمراعاة الجنسين في التنمية في شبكة وطنية لبناء القدرات والتخطيط المراعي للجنسين، والميزنة والرصد. كما أن مساهمات ومنجزات المرأة في مختلف مجالات حياتنا الوطنية سجلت بانتظام أداة للتخطيط المراعي للجنسين في غياب إحصاءات عن كل من الجنسين.

وقد اعتمدت نماذج وأدوات لإبراز منظور الجنسين على الصعيدين الوطني والمحلي بغية تشكيل لجان محلية تعنى بالمرأة في ٧٩ مقاطعة و ٦٠٠ بلدية.

ويجري تشجيع الكليات والجامعات الخاصة والعامة على إعطاء الشهادات في مختلف مستويات التدريب في المجالين الإنمائي والجنساني للقائمين بالدعوة، والعاملين كجهات اتصال في الأمور الجنسانية، والخبراء في شؤون الجنسين، والأخصائيين الجنسانيين.

وستؤكد حكومة الفلبين التزامها بمنهاج العمل وبالبروتوكول الاختياري عن طريق إنشاء هيئة التنمية الفلبينية للمرأة، التي ستزيد وظائف الآلية الوطنية من استعراض ورسم السياسات إلى تنسيق تنفيذ الخطط والبرامج وإنشاء مكاتب محلية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

ونتوخى إقامة نظام فعال للمساءلة من خلال نظام إدارة لإبراز منظور الجنس، وطريقة أفضل للتعرف على البرامج والمشاريع التي تستهدف تمكين المرأة والإنصاف بين الجنسين في جميع نواحي الميزانية والبيروقراطية.

ورغبة منا في سد الثغرات والتغلب على العقبات التي تعرقل التنفيذ الفعال لمنهاج العمل. سننظر مع المانحين الأجانب والمتبرعين الخاصين في إنشاء صندوق ائتماني بمبلغ بليون بيسو تساعد مكاسبه الحركة النسائية وتعجل تنفيذ منهاج العمل.

ونود أن نحصل على دعم الأعضاء في التعجيل بالإجراءات الحكومية بعد بيجين + ٥. وبفضل الخبرة الواسعة والبصيرة الثابتة اللتين جنتهما الآليات الوطنية، فإننا نقترح إنشاء آلية إقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب يمكنها أن تقيم تعاوننا منظما وتبادلا للخبرات بين الآليات الوطنية.

وأخيرا، ننصح بإنشاء صندوق عالمي لنساء الألفية. وما لم تتح مصادر جديدة للأموال والموارد، فإن آفاق تحقيق أهداف منهاج العمل في غضون السنوات الخمس القادمة ستظل قائمة. ونقترح إنشاء صندوق بمبلغ بليون دولار، تنشئه إحدى وكالات الأمم المتحدة، أو البنك الدولي، أو مصرف التنمية الآسيوي، أو أية مؤسسة مالية أخرى، أو من خلال الآليات الوطنية التي تسمح لها حكوماتها بالإقراض بمعدل فائدة منخفض جدا، لكي تواصل تنفيذ منهاج عمل بيجين.

وردا على حالات العنف ضد المرأة، أنشئ ١٤٠٠ مكتب للمرأة في أقسام الشرطة. كما أقيمت محاكم أسرية للنظر في حالات العنف المتعلق بالأسرة.

وقد وضعنا قانونا تقدما بشأن الاغتصاب استغرق سنه تسع سنوات كاملة. ويشمل تعريفا واسع النطاق للاغتصاب، ويفرض عقوبات رادعة على المخالفين، ويعترف بوجود الاغتصاب في إطار الزواج. كما حُرِّم التحرش الجنسي.

ولا يزال الفقر العامل الأكبر الوحيد الذي يحد من فرص المرأة. وتدعم حكومتنا وجهات نظر المرأة في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الفقر لحكومة الرئيس استرادا وذلك من خلال جعله يشمل تمثيل قطاع المرأة على مستوى وضع السياسات. وقد ساعد ذلك الفئات النسائية الضعيفة التي أصبحت مدرجة ضمن أهداف البرنامج.

وخصصنا مؤخرا قرضا بمبلغ أربعة بلايين بيسو للمرأة في الأعمال الحرة لكي يتاح لها الوصول إلى الائتمان، والتدريب، والأسواق، والمعلومات، والتكنولوجيا. وأقيم مركز وطني للتدريب المهني للنساء يقدم مواد دراسية تتناول المشاريع التجارية في مجال المهن غير التقليدية.

ولما كنا ندرك أن تأثير السياسات الإقليمية والاقتصادية على الرجال يختلف عن تأثيرها على النساء، فقد عملنا على تطوير إطار لإدماج المرأة في محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بعد عقد اجتماع وزاري معني بالمرأة. وقد اعتمد زعماء المحفل هذا الإطار عام ١٩٩٨، مما أدى إلى تشكيل فريق مخصص للمعلومات الجنسانية. وعينت الفلبين مشرفة على المشروع، لكي تدير دورات للمعلومات الجنسانية في مختلف الأفرقة العاملة في المحفل.

الكونغرس في البرازيل، والعمل النشط والمنظم من جانب النساء، والدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به وسائط الإعلام، تؤثر كلها في رفع مستوى نوعية الحياة للمرأة البرازيلية.

ومن الأدوات الهامة في هذه العملية تنفيذ ما يسمى باستراتيجيات المساواة، التي وضعها المجلس الوطني لحقوق المرأة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها السلطات الاتحادية وتستهدف ترجمة توصيات بيجين، وتكييفها وفقا لواقع الإطار البرازيلي.

ونفس الاقتناع الذي دفع الحكومة والمجتمع المدني إلى كفالة تمتع المرأة تمتعا فعلياً بكامل الحقوق المدنية في البرازيل أرشد العملية التحضيرية برمتها، وأدى إلى مشاركة البرازيل في بيجين زائد ٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، شكلت حكومة البرازيل لجنة وطنية ترأسها، تجمع بين ممثلين عن الحكومة، والكونغرس، والمجتمع المدني. وتسعى هذه اللجنة إلى تحديد الخصائص البرازيلية داخل المجالات الحيوية لمنهاج العمل. كما أنها تضطلع بإجراء دراسات ومشاريع أبحاث تساعد على العثور على إجابات البرازيل على الاستبيان الذي قدمته الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإنها قد أرست أساس ورقة وطنية توثق الطبيعية المعقدة للقضايا المعنية، والتقدم المحرز، والعقبات التي لا تزال تواجهها المرأة البرازيلية. وهذه الورقة متاحة هنا في الدورة الاستثنائية وعلى الإنترنت.

وعملت اللجنة الوطنية عن كثب مع ممثلي المجتمع المدني رغبة في تحديد المجالات التي أحرز فيها تقدم، ووضع جدول أعمال جديد للبرازيل بشأن قضايا الجنسين.

لذلك أود أن أعرض بعض الأمثلة للبرامج الناجحة التي وضعت خلال السنوات الخمس الماضية: تنظيم برنامجنا الوطني لحقوق الإنسان في ١٩٩٦، الذي يتصل عمله بصورة

إن عملنا لم يكتمل بعد. وفي الألفية الجديدة، ينبغي للقيادة النسائية أن تظهر سماتها صفات فريدة، من القوة والرأفة والإيمان وعلى الأخص العناية والمعانة والتنشئة. وهذه سمات أساسية لإيجاد نموذج اجتماعي يجلب السلام بدلا من العنف والعدوان، ويحقق حياة أفضل للجميع.

ولننظر إلى وثيقة النتائج كفرصة وتحد لنا جميعا لكي نترجمها إلى سياسة للحكم تشمل أيضا إمكانات المرأة واحتياجاتها. وفي نهاية المطاف، فإن الحكم الفعال الذي ينقصه منظور كل من الجنسين ليس حكما على الإطلاق.

**الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية):** أعطى الكلمة للسيدة روث كاردوسو، رئيسة مجلس التضامن الاجتماعي في البرازيل.

**السيدة كاردوسو (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية):** أود أن أبدأ ببيان بتهنئة الرئيس على انتخابه ليقود هذه الدورة الاستثنائية، وبأن أتمنى له كل نجاح في عمله. ويسعدني بصفة خاصة أن أنقل إليكم مرة أخرى التزام حكومة البرازيل بحماية حقوق المرأة وتعزيزها. وهذا يتيح لنا فرصة وضع جدول أعمال جديد للمساواة بين الجنسين، يتماشى مع المجتمع المعاصر ويعطي الأولوية القصوى للتنمية الاجتماعية وإرساء السلام في العالم في القرن الحادي والعشرين.

لقد اضطلعت البرازيل بدور هام في الاجتماع التحضيري الإقليمي، وهي طرف في توافق آراء ليما. وتود الحكومة البرازيلية أن تؤكد دعمها وامتنانها للمبادئ والمقررات التي اتخذها المجتمع الدولي في بيجين.

وبالنسبة للبرازيل، فإن منهاج عمل بيجين يضم مثالا أعلى ومجموعة من المبادئ التوجيهية المبتكرة كان لها تأثير حاسم وحفز على المجتمع البرازيلي ككل. ودعم الحكومة، والاستجابة والتفاني اللذان تتحلى بهما النساء من أعضاء

غير أننا يجب أن نعترف بأنه لا يزال أماننا الكثير من التحديات. والواقع، أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في النسبة المئوية للنساء العاملات، فإن أجورهن لا تزال أقل مما يحصل عليه الرجال على جميع المستويات التعليمية. وبغية التغلب على الممارسات التي تنطوي على تمييز، تشجع الحكومة تدريب الإناث في القوة العاملة. وتحقيقاً لهذا الغرض، بدء العمل ببرنامج للمساواة في الفرص في الخدمة المدنية.

وفيما يتعلق بالوصول إلى السلطة، فقد كان التقدم أبطأ خطى. إلا أننا اتخذنا تدابير هامة، مثل الحصص الانتخابية، ناهيك عن تعيين النساء قاضيات في المحاكم العليا وهو أمر لم يسبق له مثيل. كما تزايد وصول النساء في البرازيل إلى وسائل الإعلام. وتبث آراؤهن بشكل متزايد، كما أن اهتمام المعلقين بالشؤون الخاصة بالمرأة أخذ في التنامي. وتحتل النساء مناصب رئيسية في الإعلام، ولهن مكانة مرموقة في البرامج الإخبارية والتعليقات السياسية والاقتصادية التي يذيعها التلفزيون، والتي كانت حكراً على الرجال في السابق.

وتستأثر النساء بنحو نصف إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت. وكون النساء يدرن ٢٥ من أفضل مائة موقع على هذه الشبكة في البرازيل، يوضح الفرص الجديدة للتعبير عن الذات والاتصال التي يتيحها المجتمع البرازيلي بصورة متزايدة.

لقد أسفر عمل اللجنة الوطنية في البرازيل بالفعل عن نتائج طيبة: فقد قررت الحكومة البرازيلية إعادة النظر في الوضع المؤسسي لبرنامج حقوق المرأة بنقل تبعيته إلى مكتب وزير العدل مباشرة. وفضلاً عن ذلك، فقد عهد إلى اللجنة بمهمة رصد السياسات العامة ذات الصلة بقضايا المرأة.

وثيقة بحماية حقوق المرأة؛ والاهتمام المتزايد بمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، بما في ذلك زيادة وعي أقسام الشرطة لقضايا المرأة، إضافة إلى تحسين المآوى للمرأة؛ وتحسين المؤشرات التعليمية، والتي تميل في البرازيل لصالح الفتيات والنساء، فيما يتعلق بمحو الأمية، وفرص الالتحاق بالمدارس، وإتمام الدراسة الابتدائية، والالتحاق بمؤسسات التعليم الثانوي والعالي؛ وأخذ بالمدارس البرازيلية مؤخراً بمؤشرات لمقرر دراسي وطني يشتمل على عدد من الموضوعات التي سيتم إدراجها في تدريس كافة الموضوعات التقليدية بهدف مكافحة كل أشكال التمييز؛ وإعمال برنامج الصحة العامة للمرأة من أجل تحسين نوعية الخدمات الصحية التي تقدم في مرحلة ما قبل الولادة، وخفض معدلات إجراء عمليات التوليد بالجراحة القيصرية - والواقع أنه بدأ العمل في برنامج أعلن في برازيليا في الأسبوع الماضي فحسب، للحد من معدلات الوفيات بين الأمهات أثناء النفاس التي لا تزال مرتفعة؛ وبدء العمل ببرامج للحد من الإصابة بسرطان الثدي وعنق الرحم، استجابة لمطالب متكررة من التنظيمات النسائية؛ وإقامة مرافق صحية جديدة، حكومية وخاصة، لمواجهة العدد المتزايد من حالات الحمل في سن المراهقة؛ وخطط تمويلها الحكومة، بشراكة مع المنظمات الخاصة، لمكافحة الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومرض الإيدز؛ والاستعانة بالعاملين الصحيين في المجتمعات المحلية في المواقع النائية لتوفير خدمات ما قبل الولادة والتطعيم اللازمة، وإعانة المسنين؛ وإنشاء برنامج ائتماني، يوجه نحو ٣٢ في المائة من أمواله للمرأة؛ وتنفيذ سياسات فعالة للتخفيف من حدة الفقر، مثل برنامجنا لتطبيق حد أدنى للدخل، الذي يكمل الدخل الشخصي للمواطنين كبار السن، وغالبيتهم من النساء، والأسر التي تضم أطفالاً حتى سن الرابعة عشرة، مع اشتراط ضرورة التحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بصورة منتظمة بالمدارس.

هذه الدورة الخاصة التي تعقدها الجمعية العامة بشأن المرأة، والتي هي أول دورة استثنائية في الألفية الجديدة، وهو أمر ربما كانت له دلالاته، خاصة وأننا قد شاركنا في كافة المؤتمرات التي انعقدت بهذا الشأن طوال ربع قرن، منذ انعقاد أولها في ١٩٧٥.

لقد كان للمرأة في سري لانكا، تاريخيا وثقافيا، دور له مغزى وأهمية في المجتمع، يبدأ، بطبيعة الحال، بالوحدة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة. ويكشف تاريخنا، في الواقع، عن وجود توازن عادل فيما يتعلق بقضايا الجنسين، مع تمتع المرأة السري لانكية بقدر كبير من المساواة، والمكانة، وصنع القرار في البيت والمجتمع. وقد يبدو أننا وقعنا، إبان الحقبة الاستعمارية في الفترة من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين، تحت تأثير الاتجاه المحافظ وطابع التزمّت اللذين اتسم بهما المجتمع الأوروبي.

ولكننا منذ أن نلنا استقلالنا ظللنا نسعى إلى تصحيح المعادلة. وفي هذا السياق، يسرني أن أقول إن القيادة الحالية في سري لانكا تتولاها امرأة، هي الرئيسة تشاندريكا بدرانايكي كوماراتونغا، التي قادتنا إلى هذه الألفية الجديدة، حيث انتخبت مؤخرا للمرة الثانية على التوالي رئيسة للجمهورية، كما حازت سيريمافو ر. د. بدرانايكي، عضو البرلمان، ورئيسة الوزراء للمرة الثالثة في سيرتها السياسية اللامعة، على الامتياز الفريد بأن كانت أول امرأة في العالم تتولى منصب رئيسة الوزراء ورئيسة الحكومة. وبسبب ذلك الامتياز الذي منحه للمرأة، وإلهامها لها، دعته الأمم المتحدة لتدلي بالخطاب الافتتاحي في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالمرأة المعقود بمدينة المكسيك في عام ١٩٧٥، الذي انطلق منه عقد الأمم المتحدة للمرأة والمؤتمرات العالمية اللاحقة، والتي نشارك اليوم في المؤتمر الخامس منها.

لقد دخل العالم للتو قرنا جديدا يشهد ثورة أحدثتها تكنولوجيا المعلومات وتغير في الأفكار الاقتصادية. وبدأ عالم جديد قائم على أسس المعرفة في الظهور. بما يرافقه من تحديات جديدة. ومع تداعي هذه الأحداث، يجب ألا تترك المرأة متخلفة عن الركب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى باستمرار إلى تطعيم السياسات العامة بمنظور يركز على الجنسين الأمر الذي يعود بالنفع على كل قطاعات المجتمع.

وعلى الرغم من ضرورة رعاية الحقوق الإنسانية للمرأة، فلا بد للمجتمع الدولي من تحديد موضوعات جديدة ذات أهمية للمرأة في القرن الحادي والعشرين. كما أن إعادة صياغة العلاقة بين المرأة والرجل على قدم المساواة والتكافؤ سوف تمكننا من مراجعة المفاهيم والأعراف ذات الصلة بعملنا، وإعادة تعريف الصلة بين المجالين العام والخاص، وإعادة تقييم الصفات التي جرى تعريفها في نطاق ضيق على أنها نسائية، وفتح الطريق أمام الجميع للإفادة من التكنولوجيا الحديثة. وتلك هي بعض موضوعاتنا للمستقبل.

لقد قيل، عن حق، إن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الذي تحقق فيه المرأة ذاتها. وأنا أشارك في هذا الأمل، باعتباره السبيل الوحيد لننعم بالديمقراطية بكل نعمها. وهذه المفاهيم يجب ألا تكون معزولة. ذلك أن وجود سياسة فعالة لتعزيز حقوق المرأة هو ضمان قوي بأن تصبح مجتمعاتنا أكثر ديمقراطية. ونحن نمضي على المسار الصحيح وقد حان الوقت للاستعداد بثقة لتحديات المستقبل.

**الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة مانل أبيسيكيرا رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في سري لانكا.

**السيدة أبيسيكيرا (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية):** إنه من دواعي سرور سري لانكا أن تشارك في

فإننا نواجه مشكلة نقصان وزن المواليد عن الوزن الطبيعي، التي يتسبب فيها بصفة رئيسية سوء التغذية أثناء الحمل.

وعلى الرغم من التعديلات البعيدة الأثر التي أدخلت على قانون العقوبات لدينا منذ عام ١٩٩٥ بحيث يشمل التحرشات الجنسية في نطاقه، ويزيد العقوبات على جرائم من قبيل الاغتصاب، ولينشئ مكاتب للنساء والأطفال في ٣٧ من نقاط الشرطة الرئيسية، فإن العنف الموجه ضد النساء لا يزال مستمرا في المجالين المتزلي والعام.

وهذه الصورة من عدم التوازن بين الجنسين لا تقتصر على سري لانكا، وإذ أردنا النهوض بوضع المرأة فإننا نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا لماذا يحدث هذا. إذا كان المرء يقبل مبدأ المساواة بين جميع البشر من حيث حقوقهم، فإن المرء يتساءل كيف جاء التحيز ضد المرأة. وإني أغامر بالاعتقاد بأنه في مرحلة مبكرة من تطور الجنس البشري كانت القوة الجسدية الصرفة مطلوبة لجرد بقاء الكائنات البشرية التي تصارع العناصر والأحياء الأخرى. وهنا لا بد أن الرجل قد تفوق على المرأة وأصبح هو المدير والحامي، الذي يغامر ويقوم بالمبادرات والعمل لتوفير الغذاء والكساء والمأوى، فضلا عن الحماية لعائلته. وفي هذا السيناريو، ربما بقيت المرأة بوجه عام في المنزل، تضطلع بدورها البيولوجي المتمثل في إنجاب الأطفال وتربيتهم.

إلا أنه مع مرور الزمن، عندما تحسنت الأحوال المعيشية ووسائل الراحة والمرافق، أصبح من الواضح أنه على الرغم من تمتع الرجال والنساء معا بهذه المنافع، فإنهم لم يتمتعوا بها على قدم المساواة بالضرورة. ورَسَّخت السلطة الأبوية نفسها في المجتمع وفي عقول الرجال وحتى النساء. وأصبح التاريخ يحكي "قصة الرجل" وليس قصة المرأة، أيضا. ولكن عندما مرت أزمنة عسيرة بالجنس البشري، مثل الحربين العالميتين، استدعت النساء لأداء مهام وواجبات

وأود أن أسلط الضوء هنا على بعض المعلومات المتعلقة بوضع المرأة في سري لانكا مبينة جوانبه الإيجابية والسلبية معا. إن النساء يشكلن أكثر من نصف السكان. ولدينا امرأة رئيسة للجمهورية، وامرأة رئيسة وزراء وامرأة وزيرة لشؤون المرأة. وتقدم النساء الإسهام المالي الرئيسي في الاقتصاد عندما نأخذ في الاعتبار القطاع الزراعي، وقطاع المزارع، وتحويلات العمال المهاجرين وقطاع صناعة الملابس.

وقد حصلت النساء على حق التصويت في عام ١٩٣١، مع الرجال. وعلى الرغم من وعي النساء سياسيا، فإن نسبة النساء اللاتي يشاركن بنشاط في الحركة السياسية متدنية. وتمثيل النساء ضعيف في البرلمان وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، ولذلك فإن هناك قلقا من أن قضاياهن لا يجري التعبير عنها بصورة كافية.

وظل الفتيات والفتيان معا يتمتعون بالتعليم المجاني منذ عام ١٩٤٥. وتبلغ نسبة محو الأمية بين النساء البالغ عمرهن أكثر من ١٠ سنوات ٨٩ في المائة، وفي السكان دون الـ ٤٥ من العمر تساوي نسبة الرجال. وتتساوى أعداد الفتيات مع الفتيان في المرحلة الثانوية، إذ تبلغ نسبتهن ٥٦,١ في المائة، وتفوق أعدادهن أعداد الفتيان في ما بعد المرحلة الثانوية، حيث تبلغ النسبة ٢١,٧ في المائة للفتيات، مقابل ١٩,٥ للفتيان. وتزيد أعداد الفتيات عن أعداد الفتيان في العديد من الكليات الجامعية. ومع ذلك فإن نسبة البطالة بين النساء ١٧,٥ في المائة، مقارنة بـ ٦,٤ في المائة للرجال.

وبينما تعمل أعداد أكبر من النساء في الخدمات الصحية والتعليمية، فإنهن لا يشغلن إلا عُشْرَ الوظائف الهندسية والتقنية. وبينما ينخفض لدينا معدل وفيات الأطفال انخفاضاً كبيراً، إذ يبلغ ١٧ في الـ ١٠٠٠ - نتيجة للعناية الصحية المجانية الموجودة تحت رعاية الدولة منذ عدة عقود -

ويجب علينا أن نقبل بتحقيق المساواة والإنصاف للمرأة باعتبارهما حقاً إنسانياً. ولا يسعنا أن نقبل بأن تظل أي مجموعة من الأفراد - وقطعا ليس لمجموعة تمثل نصف سكان العالم - مهمشة من حيث حقوقها.

وتفخر سري لانكا بأنها ديمقراطية، وينص دستورنا على مبدأ المساواة وعدم التمييز. وإذا كان للنساء أن يتمتعن بالمساواة، فإن ذلك يقتضي ضمنا وجود دور مشترك للرجال والنساء معا، سواء كان ذلك في المنزل أو خارجه، وفي صنع القرارات والانتفاع منها على السواء في جميع مجالات الأنشطة، من الاجتماعية - الاقتصادية إلى السياسية وإلى صنع السلام، وتسوية الصراعات وحفظ السلام. ولا يمكن النهوض بالمساواة والتوازن بين الجنسين بالتجزئة. بل يجب اتخاذ نهج كلي تجاههما، عن طريق إبراز منظور نوع الجنس في كل مجالات الحياة.

إن جميع دولنا تحتاج إلى أن تعمل شعوبها تجاه تحقيق حياة أفضل لنا جميعا. فهل نستطيع أن نفعل ذلك بدون مشاركة نصف سكاننا - أي نساءنا - وبدون تسخير مواهبهن وطاقتهن وقدراتهن؟ هل يمكن أن نحقق التنمية الحقيقية، التي يجب أن تكون لجميع بني البشر، بدون مشاركة نصف البشر؟ ربما يكون السبب في أننا لم نتقدم في تحقيق التنمية بالقدر الذي كان ينبغي لنا أن نتقدم به هو أننا، إلى حد كبير، لم نشرك النساء في العملية. وقد أثبت البحث أن المجتمعات المتقدمة هي المجتمعات التي يكون فيها وضع المرأة متقدما.

ويجب أن يسمح للمرأة بممارسة ما ترغب في ممارسته من نشاط خارج المنزل. ويجب أن تفعل ذلك طواعية؛ وينبغي ألا يكون هناك نموذج مقولب للمرأة، سواء كان ذلك بوصفها زوجة أو أمًّا - وهو دور حيوي وفي غاية الاحترام - أو بوصفها امرأة عاملة أو ذات حياة مهنية وتجمع بين الدورين. وما ينبغي إزالته هو الحواجز التي تقصر

خارج المنزل كانت تعتبر في مجال اختصاص الرجال، وعند نهاية تينك الحربين كان يتوقع منهن أن يعدن إلى حدود بيوتهن. وأدى هذا إلى حركات الاحتجاج التي وجدت صدى في العديد من البلدان حيث قامت النساء بإثارة القضايا التي تهمهن، لا بشأن التمييز بين الجنسين فحسب، ولكن أيضا بشأن القضايا الوطنية، مثل إنهاء الاستعمار، في منطقتنا من العالم.

وهكذا، فإنه ليس من المدهش أن أصبحت قضية مساواة المرأة - والنساء يشكلن أكثر من نصف سكان الدول - تشكل شاغلا للأمم المتحدة، التي يجب علينا أن نشكرها على إبقائها في محور تركيزها خلال أكثر من ربع قرن.

إن ما نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا عنه هو: إلى أي مدى نتج عن هذا التركيز إنهاء التمييز ضد المرأة، وإلى أي مدى تقدمنا ونحن نجتمع في هذا المحفل المكرس لقضية المرأة؟ ينبغي لنا أن نعترف بأن الطريق الذي سلكناه لم يكن سهلا: بل كان شاقا ويعتوره العديد من العقبات. وقد أحرزنا تقدما - ولكن، قد لا يكون كافيا.

ثم ينشأ التساؤل عما ينبغي أن نفعله زيادة على ما فعلناه لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وهناك العديد من الأشياء التي يمكن وينبغي لنا أن نفعلها. وفي المدة القصيرة المخصصة لي أود أن أشاطر الجمعية بضعة أفكار في هذا الصدد. فإن أردنا تحقيق أي شيء للمجتمع، يجب علينا أن نكون مستعدين لقبول ما نحاول تحقيقه وأن نغير موقفنا لكي نحققه. وبعبارة أخرى، إن التغيير يمكن أن يأتي من خلال العقول البشرية، والأفكار التي تؤدي إلى العمل الإيجابي. ويجب أن يبدأ هذا من الفرد من رجل وامرأة، ثم يمتد إلى المجتمع، والأمة، وأخيرا، إلى المجتمع الدولي بأسره.

المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين"، من أجل بذل الجهد الصادق لخدمة قضية لا يمكن ببساطة إغفالها حتى يتسنى للإنسانية أن تتقدم، ولنقبل بمفهوم جديد لأساليب يقتسم فيها الرجال والنساء القيادة، والمسؤولية، والعمل لما فيه الخير لنا جميعا.

لقد صادقت سري لانكا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ١٩٨١. ونحن في سري لانكا سنواصل العمل من أجل النهوض بالمرأة مع الحفاظ على تراثنا الثقافي والديني الذي يضع الأسرة في مكانة عالية باعتبارها العالم المصغر ونواة المجتمع الذي يمكن أن يقطع فيه التوازن بين الجنسين شوطا بعيدا نحو تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين، لتكون نتيجته أمة تنعم بالصحة والسعادة.

ونحن ملتزمون بمنهاج عمل ييجين، والذي على أساسه وضعنا خطة عمل وطنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وفي نهاية هذه الفترة، نأمل في أن تكون هناك مراجعة للعمل الوطني والدولي، حسبما يتوخاه الإعلان السياسي المقدم إلى هذا المؤتمر. ويجدوننا الأمل في أن تقدم لنا الوثيقة التي ستمخض عنها هذه الدورة وغيرها من وثائق الدورة مادة وأفكارا إضافية لتحقيق هدفنا المشترك. وأتمنى النجاح لمداولاتنا في هذه الدورة، وأرجو أن نخرج منها جميعا بالكثير من الإلهام والمبادرات الجديدة بشأن كيفية دفع قضية المساواة والإنصاف بين الجنسين ففي اعتقادي أنه بدون ذلك، لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو سلام حقيقيين في القرن الحادي والعشرين، وهو هدفنا الثلاثي، كما يشير إليه موضوع دورتنا هذه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

نشاط المرأة على المنزل وتمنعها من التقدم نحو منزلة مساوية لمنزلة الرجل داخل المنزل وخارجه على السواء. ونحتاج إلى سياسات وآليات لجعل المساواة والتوازن بين الجنسين اتجاها سائدا، ولكن ما من كمية من الحيل ستساعد العملية إذا كانت تفتقر إلى روح الإخلاص المحركة، مع مساعدة الرجال للنساء على أداء المهمة - كما تشدد على ذلك وثائق هذه الدورة.

وفي اعتقادي أنه حتى إذا توفرت كل الآليات الموصى بها، فلن نحقق تقدما في قضية المرأة إذا لم نكن كلنا - وعلى وجه الخصوص الرجال، وكذلك النساء - مخلصين أو مقتنعين أن النهوض بالمرأة يبدأ باعتراف النساء أنفسهن بذواتهن، وقيمتهم، وقدراتهن. وينبغي ألا ينظر للمرأة نظرة دونية، على أنها أدنى مرتبة، تضرب وتعامل كهدف جنسي أو كسلعة. كما أن على المرأة ألا تقبل بهذه المعاملة، بل عليها أن تفكر بإيجابية وأن تعمل بإيجابية.

والعنف غير مقبول بكل أشكاله في المجتمع المتحضر. والنساء والأطفال هم عادة ضحايا العنف. ولقد كان العنف - من العنف المنزلي إلى الإرهاب والصراع المسلح - عائقا رئيسيا للنهوض بالمرأة وتقويتها. وإن حالة الإرهاب القبيح هي السائدة اليوم في سري لانكا، وقد حال القلق بشأها دون تواجد زعيماتنا في هذه الدورة. وحري بنا رجالا ونساء، والمجتمع الدولي بصفة عامة أن نعمل على إزالة كافة أشكال العنف من على وجه الأرض، ليس من أجل النهوض بالمرأة فحسب، بل من أجل كرامة كل بني البشر وقيمتهم.

وينبغي للنساء مناقشة كافة القضايا التي يواجهنها، ليس فقط فيما بين النساء، كما يحدث عادة، ولكن أيضا مع الرجال، الذين ينبغي لهم أن يساعدوا في عملية تحقيق المساواة بين الجنسين. واليوم الذي نكف فيه عن الكلام عن قضايا المرأة سيكون يوم المساواة والإنصاف بين الجنسين. لذا، دعونا نكرس جهودنا خلال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تنعقد بعنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: